مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٣

الجـواز النحوي في الاستعمال اللغوي وأثـره في تعليم العربية للناطقين بغيرها

د. محمـود سمير محمد شعـبان (*)

الملخص:

يعدُّ الجواز النحويُّ في الاستعمال اللغويِّ ظاهرةً مهمة في الدرس النحويِّ، ودليلًا واضحًا على مرونة اللغة العربية في بناء تراكيبها، وتنوع أساليبها؛ مما أدَّى إلى سعة المعاني ووفرة الدلالات؛ لذا تناول البحث هذه الظاهرة وأثرها في تعليم العربية للناطقين بغيرها؛ للكشف عن أثره وبيان أهميته للمتعلم والمعلم من خلال بعض صور الجواز في التركيبِ العربيِّ عند المتقدمينَ والمحدثينَ التي يكثر استعمالها في اللغة المعاصرة، ويميل كثير من المتعلمين إلى استعمالها.

ويعد استعمال متعلم العربية الناطق بغيرها لهذا الجواز دليلًا على استيعابه لهذا التنوع في المبنى والمعنى، ويمثل له الجواز النحويُّ حرية الأداء على مسرح الاستعمال اللغويِّ؛ لذا لا تَقِلُّ أهمية الجواز النحويِّ في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها عن أهميتها للعرب؛ لارتباطه بالمعنى وكثرة الاستعمال والاقتصاد اللغويِّ والممارسة اللغويَّة والمساحة اللغوية التي يُكسبها لمتعلم اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: الجواز، النحويّ، الاستعمال، اللغويّ، الناطقين بغيرها، العربية.

Abstract:

Grammatical permissibility in linguistic usage is an important phenomenon in grammar lesson, serving as clear evidence of the flexibility of the Arabic language in structuring its compositions and diversifying its methods, which led to the richness of meanings and abundance of interpretations. Therefore, this research addresses this phenomenon and its impact on teaching Arabic to non-native speakers to uncover its significance for learners and educators through various examples of grammatical permissibility in Arabic composition used by the ancients and moderns, which are commonly utilized in contemporary language and many learners tend to use them.

The use of this permissibility by non-native Arabic speakers signifies their comprehension of the diversity in structure and meaning, with grammatical permissibility representing freedom of expression on the linguistic stage. Therefore, the importance of grammatical permissibility in teaching Arabic to non-native speakers is no less important than its importance for Arabs, as it is closely tied to meaning, frequency of usage, linguistic economy, linguistic practice, and the linguistic space it provides for Arabic language learners.

Keywords:permissibility, grammatical, usage, linguistic, non-native speakers, Arabic.

(*) مدرس النحو والصرف بقسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب- جامعة العريش – مصر

المقدمة

إنَّ اللغةَ العربيةَ غنيةٌ بألفاظها وتراكيبها وأساليبها وظواهرها ومعانيها؛ لذلك حظيت باهتمامٍ كبيرٍ من أهلها دراسةً وبحثًا وتأليفًا وتعليمًا، وكان للجواز النحويِّ في الاستعمال اللغويِّ اهتمامٌ خاصٌّ؛ لارتباطه بالتركيب والدلالة وتعدد الصورة في الاستعمال اللغويِّ عند المتقدمين، وكذلك في التعبيرات والأساليب عند المحدثينَ، وما حدث لها من تحولٍ وتطورٍ في استعمالهم؛ مما جعل المؤسسات اللغوية تجيز الكثير من هذه الصور التركيبية؛ لكثرة دورانها على الأقلام والألسنة مستندة إلى دليلٍ لغويٍّ في جوازها.

وتتميز اللغة العربية بأنها تتسع لكثير من الوجوه الإعرابية والتركيبية والدلالية، ومن صور هذا الاتساع الجوازات النحوية التي تعطي مستعمل العربية المرونة في الأداء الوظيفي لها من خلال ما أجازته؛ مما ييسر الاستعمال ويتيح له أدوات التعبير عن المعاني والمواقف، وقد حاول هذا البحث دراسة الجواز النحويِّ في الاستعمال اللغويِّ وأثره في تعليم العربية للناطقين بغيرها.

وكان الهدف من البحث بيان أهمية الجواز النحويِّ في الاستعمال اللغويِّ في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، والتأكيد على مرونة اللغة العربية وسعتها في التركيب والدلالة، وذلك من خلال أهم صور الجواز التي أظنها تفيد متعلم العربية، وتعين معلمي اللغة العربية للناطقين بغيرها في تدريس القواعد النحوية، وتحديد أثر الجواز النحويِّ في تعليم العربية للناطقين بغيرها، ومدى إمكانية تدريسه لهم وتحديد المستوى المناسب لذلك.

وتأتي أهمية موضوع البحث في أنه يتناول قضية الجواز النحويِّ في الاستعمال وأثره في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وكذلك في ربط قضية الجواز بالاستعمال عند المتقدمين المحدثين، وتحديد الفائدة للجواز النحويِّ لمتعلم العربية وأهم أسبابه في الاستعمال اللغويِّ، والتأكيد على أنه من صور التقعيد النحويِّ وليس التعقيد كما يرى البعض.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي القائم على الانتقاء والتحليل من خلال تناول بعض صور الجواز النحويِّ في الاستعمال اللغويِّ عند المتقدمين والمحدثين؛ لإظهار فائدته في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

أمَّا عن الدراسات السابقة فلم أقف على دراسة تناولت الجواز النحويِّ وأثره في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بيد أن هناك بعض الدراسات عن الجواز النحويِّ، ولكنها لم تدرس امتداده في استعمال المحدثين وأثره في تعليم العربية للناطقين بغيرها.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة ذكرت فيها أهميته وهدفه ومنهجه، وتمهيد تناولت فيه مفهوم الجواز النحويِّ والاستعمال اللغويِّ، ثم ثلاثة مباحث تناولت فيها الجواز عند المتقدمين والمحدثين وأثره في تعليم العربية للناطقين بغيرها، وخاتمة ضمنتها أبرز النتائج.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٣

التمهيد

أولًا- مفهوم الجواز النحويِّ:

فضلَّت أن أبدأ بعرض مفهوم الجواز النحويِّ؛ لأنَّه الأساس في فكرة هذا البحث، ويدور هذا المفهوم حول المعنى اللغويِّ، والمعنى الاصطلاحيِّ، ولعل المعنى اللغويَّ يلقي بظلاله غالبًا على المعنى الاصطلاحيِّ كما يظهر فيما يأتي:

أ- الجواز في المعجم:

يأتي الجواز بعدة معانٍ في المعجم العربيِّ؛ فيقال: جاز الطريق أو الموضع جَوَازًا إذا سار فيه وسلكه، وأجازه خلَّفَه وقَطَعه، والاجتياز السلوك، والمجتاز مجتاب الطريق ومجيزه، وجوَّزَ لهم إبلهم إذا قادها بعيرًا بعيرًا حتى تَجُوز، ومنه قولهم: وأَجازَ له البيعَ أَمْضاه(١)، وواضح أن المقصود بالجواز هنا هو السلوك في الشيء لقطعه وتجاوزه، وجَوْز كل شيء: وَسَطَه(٢).

وتطورت الدلالة لتطلق على التسويغ وإنفاذ الشيء وإباحته؛ فقد ورد عن ابن السِّكِّيت قوله:" أَجَزْتُ عَلَى اسمه إذا جَعلتَه جَائزًا، وجَوَّزَ له ما صَنعه وأَجازَ له؛ أي: سَوَّغ له ذلك، وأَجازَ رأيَه وجَوَّزه: أنفذَه"(٣)، وهذا ما ورد أيضًا في معجم مُخْتار الصِّحَاح؛ إذ جاء فيه: "جاز الموضع: سلكه وسار فيه، يجوز جوازًا، وأجازه خلَّفَه وقطعه، واجتاز: سَلَك، وجوَّزَ له ما صنع وأجاز له أي سوَّغَ له ذلك(٤)، ويطلق الجواز أيضًا على صَكِّ المسافر(٥).

ومن هنا يظهر أنَّ المعنى اللغويِّ لكلمة الجواز في المعاجم العربية يدور حول ثلاثة أمور:

الأول: سلوك الموضع والسير فيه؛ فيقال: جاز الموضع أو الطريق؛ أي سلكه وسار فيه، والثاني: قطع الشيء ووسطه؛ فيقال: أجازه أي خلَّفَه وقطَعه، وجَوْزُ كل شيء: وسطه، والثالث: التسويغ للأمر، وإنفاذه واحتماله؛ فيقال: جوَّز له ما صنع وأجازَ له؛ أي: سوَّغَ له ذلك، وأجاز رأيه وجوَّزَه: أَنْفَذَهُ، وتجوَّزَ في الأمر احتمله وتساهل فيه.

ويتضح من ذلك كله أنَّ الدلالة العامة لكلمة الجواز هي سلوك الموضع والسير فيه، وقد تطورت هذه الدلالة بحيث صارت تعني التسويغ للشيء وجوازه وإنفاذه واحتماله وعدم منعه؛ والسماح بفعله، فيقال: أجازَ العالم تلميذَهُ، سمح له بالرواية عنه، ومنه الجواز اللغوي والجواز الشرعي الذي يعني عند أهل العلم السماح بالشيء أو الأمر المباح.

---

(١) ينظر: معجم لسان العرب مادة (جَوَزَ)، لابن منظور، ج١/ ص٧٢٤، والمعجم الكبير، حرف الجيم، ج٤/ ص٦٧١.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (جَوَزَ)، ج١/ص٤٩٤.

(٣) لسان العرب، ج١/ ص٧٢٤، وتاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبِيدِي، ج١٥/ ص٧٧.

(٤) مختار الصِّحَاح، لأبي بكر الرازي، ص١١٧، وينظر: المعجم العربي الأساسي في تعليم العربية للناطقين بها ومتعلميها، ص٢٧٨.

(٥) ينظر: لسان العرب: ج١/ ص٧٢٤، وتاج العروس، ج١٥/ص٧٦.

ب- الجــواز فــي الاصطـــــلاح:

يقصد به في الاصطلاح "أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الانتحاء بها، وهو قسيم الوجوب والشذوذ والامتناع والاضطرار"(١)، والجــواز هو الأمر المباح أو ما لا يمتنع في اللغة أو الشرع أو ما يستوي فيه أمران أو أكثر، ويترتب عليه تعدد الوجوه في المسألة الواحدة والجواز خلاف الوجوب والمنع(٢).

وعلى ذلك يمكن القول بأن الجواز النحوي هو إباحة في الاستعمال اللغوي من غير وجوب أو امتناع، ويمكن الإجماع عليه أو مخالفته، وهو دليل على مرونة اللغة في الاستعمال اللغويِّ، وأقصد هنا بالجواز النحويِّ ما يسمح به للمتعلم أو المتكلم أو الكاتب أن يعتمد عليه في الاستعمال والاتصال اللغويِّ من ألفاظ وتراكيب ومعانٍ أباحتها مرونة وسعة العربية في قواعدها اللغوية وأساليبها الدلالية في التعبير عن المطالب الاستعمالية؛ مما يعطي مرونة في هذا الاتصال من خلال ألفاظ اللغة وتراكيبها، وهو أيضًا ما استعملته العرب قديمًا، أو ما استحدثه اللسان وتوافق مع ما استعمله أصحاب السليقة والجُبْلة اللغوية، وأجازته المجامع اللغوية وأهل الاختصاص، وهو أحد ملامح تطور اللغة العربية ومرونتها.

ويتمثل الجواز النحويِّ في جواز سماعي قبله العلماء وقعَّدوا له بما يستحق التقعيد، وجواز قياسي لم يقم على سماع ورواية العرب، ولعل ذلك ما فعله مجمع اللغة العربية بالقاهرة في العربية المعاصرة بما أجازه من ألفاظ وأساليب، ولذلك يعدُّ الجواز النحويُّ طريقًا لاستخدام آخر في اللغة غير ممنوع؛ فهو بمنزلة الرُّخصة والصَّكِّ الذي يبيح لصاحبه فعل الأمر بموجبه.

ثانيًا- مفهوم الاستعمال اللغــويِّ:

أ- الاستعمال في المعجم:

إنَّ الاستعمال في اللغة العربية مصدر من الفعل اسْتَعْمَل الذي مضارعه يَسْتَعْمِلُ، ويقال لفاعله مُسْتَعْمِل بضم الميم الأولى وكسر الثانية، ولمفعوله مُسْتَعْمَل بضم الميم الأولى وفتح الثانية، ويأتي الاستعمال في المعجمِ العربيِّ للدلالة على ثلاثة معانٍ:

الأول: التحــويل والإنابة؛ فيقال: استعمل الشيء؛ أي: جعله عاملًا، واستعمله، أي أعمله غيره، واستُعْمِلَ فلان: إذا وليَ عملًا من أعمال السُّلْطَانِ، والثاني: طلب العمل؛ فيقال: استعملته: سألته أن يعمل لي، وطلبت إليه العمل، والثالث: الإعمال والأداء؛ فيقال: استعملت الثوبَ؛ أي: أعملتُهُ

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، ص٥٩.

(٢) ينظر: الكُلِّيَّات، لأبي البقاء الكفوي، ص٣٤٠، وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانَوي، ص٦٠٠.

فيما يعدُّ له، ويقال: استعمَل البَنَّاء اللَّبِنَ في البِنَاءِ؛ أي بَنَى به، وأعمل رأيَهُ وآلَتَهُ ولسَانَهُ، واستعمله؛ أي عَمِلَ بهِ فهو مُسْتَعْمِلٌ، وجعله مُسْتَعْمَلًا: إذا عُمِلَ بهِ(١).

ب- الاستعمال في الاصطـــلاح:

يقصد به العُرف اللغويِّ وهو "طريقة الاستعمال لعناصر لغةٍ ما في الكلام المفيد الذي يعبر عن فكرةٍ إنسانيةٍ في بيئةٍ وزمانٍ مُعيَّنين"(٢)؛ أي "كيفية إجراء الناطقين للوضع اللغويِّ في الخطاب"(٣)، والتعبير والتواصل، أو إجراء هذه العناصر في حال خطابية معينة؛ فاللغة نظام جامع يجعل تحت تصرف المستعملين لها؛ فهي نظام من أصوات، ومن الدوال أي من أفعال وأسماء، ومن تراكيب فيستقي منها المستعمل ما يحتاج إليه للتعبير عن أغراضه(٤).

ولذلك يمكن القول إنَّ الاستعمال اللغويُّ هو كيفية إجراء هذا النظام اللغوي إلى الواقع، أو هو الأداء الفعليُّ للكلمات والتراكيب والمعاني بهدف الاتصال بالبيئة المحيطة والمجتمع اللغويِّ من خلال استثمار العناصر والأدوات اللغوية التي أتاحتها لغة التواصل وتوظيفها في مواقف متنوعة.

المبحث الأول: الجواز النحويُّ في استعمال المتقدمين:

تعددت الجوازات النحوية في استعمال التركيب العربيِّ، وهذا دليل على مرونة اللغة العربية وسعتها، وهذه الجوازات لم تكن بعيدةً عن المعنى ولكنها جاءت لخدمته؛ مما ساعد على حياة هذه اللغة العالية ونموها، وممَّا أجازه الأوائل في الاستعمال اللغويِّ ما يأتي:

١- جـــواز التقديم والتأخير في التركيـــب:

تعد ظاهرة التقديم والتأخير أحد المطالب الاستعمالية في اللغة العربية(٥)، وهي ظاهرة مشتركة في كثير من اللغات، ويقصد بها التغيير أو التحويل الذي يحدث في بنية التركيب الأساسية أو العدول عن الأصل، وذلك يكسب التركيب نوعاً من الحرية اللغوية، ولكنها حرية غير مطلقة(٦)؛ فهي عملية تحويل بين عناصر التركيب الواحد في مكانها وترتيبها في أصل نظامها اللغويِّ.

وأجاز النحاة التقديم والتأخير في عناصر التركيب النحويِّ، وأشاروا إلى أهم أسباب وقوعه في الاستعمال اللغويِّ؛ فقد ذكر سيبويه أنَّهم يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى وإن كان جميعاً

(١) ينظر: مختار الصحاح: ص٤٠٤، ولسان العرب، ج٤/ص٣١٠٨ والمصباح المنير، للفيومي، ص٤٣٠، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص٦٢٨.

(٢) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، ص٢٤٦.

(٣) مدخل إلى علم اللسان الحديث (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى معلمي اللغة العربية)، عبد الرحمن الحاج صالح، ص٣٨.

(٤) النظرية الخليلية الحديثة، عبد الرحمن الحاج صالح، ص٩٠، ٩١.

(٥) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: لابن فارس: ص١٨٩. إذ إنَّ التقديم والتأخير من سنن العرب في الكلام والتعبير، وينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم: ص٢٨٩.

(٦) ينظر: بحوث لُغوية، أحمد مطلوب: ص٤١، واللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ص١٨٧.

يُهِمَّانهم ويَعْنِيانهم(١)، وهو ما يمكن تسميته المعنى البؤري؛ لأنَّه يكشف عن بؤرة الاهتمام، واستحسن عبد القاهر الجرجاني وقوعه في الكلام(٢)، وتحدث ابن جني عن ذلك تحت عنوان شجاعة العربية؛ إذ رصد فيه أهم مظاهر تلك الشجاعة، ومنها التقديم والتأخير والحذف والزيادة، والفصل والاعتراض(٣).

واهتم النحاة العرب بهذه الظاهرة وحدَّدوا ضوابطها؛ لأنَّها لا تصلح في كلِّ المواضع، فالأصل عدم التقديم والتأخير في عناصر التركيب؛ إذ إنَّ لكلِّ لغةٍ ترتيباً معيناً تخضع له الكلمات داخل التركيب اللغويِّ يمثل البنية الأساسية من كون الجملة الاسمية تبدأ بالمبتدأ ثم الخبر، والجملة الفعلية تبدأ بفعل يليه الفاعل ثم المفعول به إن كان الفعل متعدياً؛ لذلك أطلق النحاة الأوائل على كلِّ جزءٍ من أجزاء التركيب اسماً يختصُّ به، وحدَّدوا له موقعاً معيناً حسب عُرف اللغة وأهميته في المعنى المقصود، وهذا يوضح اعتمادهم على فكرة البنية الأساسية للتركيب(٤).

ويرى النحاة أنَّ الكلام يكون له أصل في التركيب ثم يتسع فيه(٥)، ومن هذ الاتساع التقديم والتأخير في التركيب الذي يدل على التمكن اللغويِّ في الأداء، بالإضافة إلى قوة الأسلوب التي تعود إلى قوة التركيب؛ فتقديم الكلمة وتأخيرها بالنسبة إلى موضعها الأصلي يدل على فهم المعاني وحسن التذوق واللياقة لدى المرسل والمتلقي، ومن صور ذلك كما يأتي:

أ- جــواز تقديم الخبر على المبتدأ(٦):

تتكون البنية الأساسية للتركيب الاسميِّ من المبتدأ المسند إليه ثم الخبر المسند الذي يبنى عليه المعنى؛ فتقول: العِلْمُ نورٌ، والإسلامُ سَلامٌ، والحَمْدُ للهِ، والكِتَابُ فِي الحَقِيبةِ، ولكن هذا لا يمنع من انزياح ركني الجملة وتقديم الثاني على الأول منهما؛ إذ أجازت اللغة العربية لمستعملها أن يقدم الخبر على المبتدأ -دون أن يؤثر ذلك في سلامة المعنى وصحة التركيب- تبعًا للغاية التي يريدها.

ومن ذلك إذا ورد الخبر في صورة شبه الجملة والمبتدأ معرفة؛ فيجوز له أن يستعملَ التركيب النحويَّ في صورته الأصلية؛ فيقــول: الحَمْدُ للهِ، والكتابُ فِي الحَقِيبةِ والسَّلامةُ فِي التَّأنِي، ويجوز له أن يستعمله في صورته الجوازية؛ فيقول: للهِ الحمدُ، وفِي الحَقِيبةِ الكِتابُ، وفِي التَّأَنِّي السَّلامَةُ،

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج١/٣٤، ٨٠، ٨١، ج٢/ص١٤٣.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص١٠٦.

(٣) ينظر: الخصائص، لابن جني، ج٢/ ص٣٦٢.

(٤) ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة، ص٢٤٢، وص٢٤٤؛ إذ عرَّف فيه المقصود بالبنية الأساسية.

(٥) ينظر: المقتضب، للمبرد: ج١/ ص٤٦، وينظر: دراسات في اللسانيات التطبيقية، أحمد حساني، ص١٩، ٢٠.

(٦) ينظر: الخصائص، ج٢/ ص٣٨٤، وشرح المفصل، لابن يعيش، ج١/ص ٢٣٤، ٢٣٥، وهَمع الهَوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ج٢/ص٣٦، والنحو الوافي، عباس حسن، ج١/ ص٥٠٠.

وكذلك في قولك: مُعَلِّمُنَا فِي الفَصْلِ، يجوز أن تستعملها بتقديم الخبر على المبتدأ؛ فتقول: فِي الفَصْلِ مُعَلِّمُنَا، وقد جاز تقديم الخبر هنا؛ لأنَّه شبه جملة والمبتدأ مساوٍ له في التعريف.

وكذلك يجوز تقديم الخبر لأهميته لدى المتكلم، ومعناه يستحق الصدارة، فتقول: "نُورٌ العِلْمُ، سَلَامٌ الإِسْلَامُ، حَضَارَةٌ مِصْرُ"، وهذا إذا كان تركيز المعنى منصبًا عليه، وكان مقصودًا بالصدارة للتنبيه عليه، ووجود قرينة المعنى التي تدل على أن كلمة "العِلْمُ" و"الإِسْلَام" هي المحكوم عليها؛ لذا فهي المبتدأ وإن تاخر، وأن كلمة "نُورٌ" و"سَلَامٌ" هي المحكوم بها؛ لذا فهي الخبر، وإذا تميز كل مكون عن الآخر دون خَلْطٍ أو لَبْسٍ جاز تقديم أحدهما على الآخر على حسب الدواعي(١)، وتظل إمكانية الاحتفاظ بالرتبة في البنية الأساسية قائمة؛ إذ يجوز للمتكلم أن يقول: (العِلْمُ نُورٌ، والإِسْلَامُ سَلَامٌ، مِصْرُ حَضَارَةٌ) على أصل البنية في التركيب الاسميِّ.

ويعد هذا الجواز في الاستعمال اللغويِّ تيسيرًا على مستعمل اللغة ومتعلمها؛ إذ يعطيه حرية في الأداء اللغويِّ، ومرونة في الاستعمال وسعة في التعبير عن المعنى، بيانًا على أهمية الخبر في المعنى المقصود؛ فعندما ارتكز المعنى عليه وأمن اللبس فيه لدى المتكلم والمتلقي أو المُسْتقبِل أجازت اللغة العربية تقديمه، وهذا دليل واضح على مرونتها وسعتها وسهولتها.

وأجـــازت اللغة العربية أيضًا تعـــدد الخبر لفظًا ومعنًى لمبتدأ واحد في التركيب الاسميِّ(٢)؛ مما أتاح لمستعمل اللغة أن يقـــول: الأزهرُ عِلمٌ أَصَالَةٌ، والإِسْلامُ أَمْنٌ سَلَامٌ نَجَاةٌ، والمعلمُ شَاعرٌ أَدِيبٌ حَكِيمٌ، والصداقةُ صدقٌ وفاءٌ أمانةٌ عطاءٌ؛ فكلمة "الأزهر" مبتدأ، وكلمة "علمٌ" خبر، وكلمة "أَصَالَةٌ" خبر ثانٍ، ويكثر ذلك في اللغة العربية؛ لأنَّ الخبر حكم على المبتدأ، ولا مانع في اللغة أن يحكم على الاسم الواحد بحكمين أو أكثر.

ويجوز لمستعمل اللغة هنا أيضًا العطف بحرفٍ مناسبٍ؛ فيقول: "المعلمُ شاعرٌ وأديبٌ وحكيمٌ" وحينئذ يتحول الإعـــراب؛ فيعـــرب الخبر الثاني معطوفًا وليس خبرًا، وعند تعدد الأخبار في التركيب اللغويِّ بغير عطف يجوز له تقديم الأخبار كلها على المبتدأ؛ فيقول: شَاعرٌ أَديبٌ حَكِيمٌ المعلمُ، ويجوز له تقديم بعضها على المبتدأ؛ فيقول: شَاعرٌ المعلمُ أَديبٌ حَكِيمٌ، أمَّا مع وجود حرف الواو العاطف فيجوز في الاستعمال اللغويِّ تقديمها جميعًا أو تأخيرها جميعًا؛ فتقول عند التقديم: شَاعرٌ وأَديبٌ وحَكِيمٌ المعلمُ، عِلمٌ وأَصَالَةٌ الأزهرُ، ويجوز الوجه الأصلي للاستعمال.

وهذا الأمر يسمح لمتعلم اللغة العربية ومستعملها الناطق بغيرها بحرية الأداء اللغويِّ ومرونته في المهارات الإنتاجية (التحدث والكتابة)؛ إذ يكسب المتعلم مقدرة على إنتاج الجمل والتراكيب

(١) ينظر: النحو الوافي: ج١/ص٥٠٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ج٢/ص٥٣، والنحو الوافي: ج١/ص٥٢٨، وفيه تفصيل لأنواع هذا التعدد؛ إذ يوجد تعدد للخبر لفظًا ومعنًى، وتعدد الخبر لفظًا فقط، وتعدد الخبر معنًى فقط. ج١/ص٥٢٩، ص٥٣٠.

مما يسهل عليه تعلم هذه التراكيب؛ لأنَّ عقله يتمرس على النظام الأساسي للتركيب وعلى صوره البديلة أيضًا، فهذا صحيح وهذا صحيح أيضًا في الاستعمال اللغويِّ، ويتوقف الأمر على حسن اختياره وأدائه لما يريده من معانٍ ترتبط بالتقديم والتأخير بين الخبر والمبتدأ.

ب- جــواز تقديم المفعول على الفاعل(١):

تتكون البنية الأساسية للتركيب الفعليِّ من الفعل والفاعل ويلحق بها المفعول به إذا كان الفعل متعديًّا، وترتيب عناصرها يقتضي اتصال الفاعل بفعله وانفصال المفعول به عن ذلك الفعل بسبب وقوع الفاعل فاصلًا بينهما؛ لأنَّ رتبة الفاعل مقدمة على رتبة المفعول به.

ولكن الاستعمال اللغويَّ أجاز تغيير ترتيب عناصر التركيب الفعلي فيتقدم المفعول به على الفاعل بقصد الاهتمام به من المُنتِج اللغويِّ (المتحدث أو الكاتب)، ويشترط لذلك وجود قرينة تبين الفاعل من المفعول سواء أكانت قرينة لفظية أو معنوية؛ فيجوز أن تقول: رَأَتْ أسماءُ الأسدَ وهو الترتيب الأصلي للتركيب، ويجوز أن تقدم المفعول على الفاعل لوجود قرينة لفظية وهي تاء التأنيث (٢)؛ فتقول: رَأَتِ الأسدَ أسماءُ، ولا لَبْسَ في مثل ذلك مطلقًا بسبب وجود القرينة اللفظية.

أمَّا القرينة المعنوية فتظهر في مثل قولك: قَرأَ الدرسَ المُعلمُ، وفَتَحَ البابَ الولدُ، ودَخَل البيتَ الرجلُ، فالذي قام بالفعل في المثال الأول هو (المعلمُ)، والذي قام به في المثال الثاني هو (الولدُ)، وفي المثال الثالث (الرجلُ)؛ فمعنى الفاعل يوضح المعنى المراد؛ وبناءً على ذلك يجوز لمستعمل اللغة ومتعلمها استخدام النسق الذي يريده من التقديم والتأخير حسب أهميته عنده؛ لأمنِ اللَّبْسِ في المعنى، واستطاعة التمييز بين مَنْ قام بالفعل ومَنْ وقع عليه الفعل، فوضوح المعنى وأمن اللبس شرط رئيس في تغيير الترتيب في التركيب؛ لأنَّ الإفهام غاية التركيب، وإذا أمن اللبس أمكن العدول عن أصل القاعدة(٣)، وقد أقرَّ سيبويه جواز تقديم المفعول به على الفاعل لكن مع الحفاظ على البنية الأساسية في الجملة أو الرتب داخلها(٤).

ويجوز أن يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل في التركيب؛ فتقول: التفاحةَ أَكلَ محمدٌ، وذلك إذا أُمِنَ اللَّبْس وفُهم المراد من التركيب؛ لذا تتولد صورتان تتمثل الأولى منهما في الاستعمال الأصلي للتركيب المكون من الفعل والفاعل ثم المفعول، وتتمثل الثانية في الاستعمال العدولي المولَّد من الأولى أو الفرعي أو البديل وذلك بتقديم المفعولِ على الفعلِ والفاعلِ؛ إذ يجوز لمستعمل اللغة

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ج١/ص٤٣٣، وهمع الهوامع، ج٢/ص٢٥٩.

(٢) وقرينة العلامة الإعرابية تبين الفاعل من المفعول أيضًا؛ إذ إنَّ الحكم الإعرابي للفاعل هو الرفع وللمفعول النصب، بالإضافة إلى قرينة السياق وهي قرينة معنوية، وينظر: أبحاث في الكلمة والجملة، داود عبده، ص١٠٥، وظاهرة التقديم والتأخير واضحة في الاستعمال المعاصر بكثرة، وسماها الدكتور داود عبده التراكيب الحيادية التي تجيز البدء بالفعل أو الفاعل أو تقديم المفعول؛ فقد أراد التدليل على أن البنية العميقة للغة العربية تتكون من (فاعل، وفعل، ومفعول)، ينظر أبحاث في الكلمة والجملة ص١٠٥، ص١١٣.

(٣) ينظر: الخلاصة النحوية، تمام حسان، ص١٥، واللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص٢٣٣، والنحو الوافي، ج١/ ص٥٠٠، ج٤/ص١١٣.

(٤) ينظر: الكتاب،ج١/ص٣٤. وقد ورد تقديم المفعول به على الفاعل في القرآن في قوله تعالى: [وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ) [سورة يوسف: ٣٦]؛ إذ تقدم المفعول به (السجن) على الفاعل (فتيان) والمعنى واضحٌ لا لَبْسَ فيه مطلقًا.

أن يقول: (أكلَ مُحمدٌ التفاحةَ) على الأصل، ويجوز له أيضاً تقديم المفعول على الفعل؛ فيقول: (التفاحةَ أكلَ مُحمدٌ)، وإذا أُضيف إليهما صورة تقدم المفعول على الفاعل، نحو: "أكلَ التفاحةَ محمدٌ"؛ فسيكون عدد الصور المتاحة للاستعمال ثلاثَ صورٍ صحيحةٍ.

ومع أنَّ اللغة العربية تمنع تقديم الفاعل على الفعل؛ لأنَّ ذلك سيغير وظيفته النحوية وسيحول نوع التركيب والدلالة أيضاً إلا أنه يجوز لمستعمل اللغة أن يقول: محمدٌ أكلَ التفاحةَ وهو تركيب اسمي وليس فعلياً، فإذ قلت: (أكلَ الولدُ الطعامَ)، وهذا تركيب فعليٌّ، ولكن إذا قلت: (الولدُ أكلَ الطعامَ) فهذا يدلُّ على أنه أكله بنفسه، وهذا تركيب اسمي؛ لأنَّ الفاعل تحول إلى مبتدأ، ولكنه ترك مكانه لظله التركيبي وهو الضمير العائد عليه لأنَّ جملة "أكلَ الطعامَ" تحتاج إلى فاعل لفعلها يربطها بالمبتدأ، ويشترط مطابقة هذا الضمير للمبتدأ؛ لأنَّه بمنزلة ظله في التركيب(١).

ويتضح من ذلك أنَّ اللغة العربية تتميز بالمرونة في الاستعمال اللغويِّ في التقديم والتأخير الذي يرتبط فيها بالمعنى وبأهمية الشيء المقدم في التركيب اللغويِّ، وهذا يسمح لمستعمل اللغة ومتعلمها الناطق بغيرها بحرية الاختيار اللغويِّ حسب المعنى المراد، وتوسيع القدرة الإنجازية على التواصل اللغويِّ؛ إذ إنَّ الغاية من التركيب الأساسي أو الفرعي -كما ذُكِرَ- هو الإفهام، وإذا فَهِم المتلقي ما استعمله المُرسِل أو المُنتِج من كلماتٍ وتراكيبَ فقد حقق الكلام الغاية منه، وهذا يتوقف على هندسة التركيب النحويِّ والمعاني المتعلقة بكلِّ شكلٍ منه، فالشكل اللغويُّ في جواز التقديم والتأخير يرتبط بالقصد والمعنى؛ لذا فهو دليل على التمكن اللغويِّ إذا عَلِم مستعمل اللغة الغرض منه وقصدَه، ويكتسب متعلم العربية غير الناطق بها من خلال ذلك حسن التذوق، واللياقة اللغوية في الأداء، ومعرفة أهمية موقعية الكلمة العربية داخل التركيب للدلالة على المعنى.

ج- جــواز تقديم الحال على صاحبه(٢):

ترد الحال في التركيب النحوي لتبين هيئة صاحبها؛ لذا تأتي في النظام اللغويِّ بعد صاحبها لأنَّها تأتي لبيان هيئته؛ فتقول: يذهبُ المعلمُ نَشِيطًا إلى الجامعةِ، فكلمة "نَشِيطًا" حال منصوبة؛ إذ بينت هيئة المعلمِ في أثناء ذهابه إلى الجامعة، ولكن اللغة العربية أجازت لمستعملها تقديم الحال على صاحبها؛ لذا يجوز أن يقول: يَذهَبُ -نَشِيْطًا- المعلمُ إلى الجامعةِ، وهذا لوضوح المعنى، وقد صرح ابن هشام أن الأصل في الحال أن يجوز فيها أن تتأخر عن صاحبها أو تتقدم عليه(٣)، وهذا من سعة العربية وحريتها في تغيير بنية الكلام.

(١) ينظر: دلائل الإعجاز: ص١٢٨، وشرح التسهيل، لابن مالك، ج٢/ ١٠٥،١٠٧، ومعاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج١/ ص١٥٨، ١٥٩.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ج٢ / ص٣١٨، وهمع الهوامع، ج٤ / ص ٢٤، ٢٥، معاني النحو، ج٢/٢٩٤، والجملة الفعلية، علي أبو المكارم، ص٢٦٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك، ج٢/ص٣١٨.

ويجوز تقديم الحال على فعلها وصاحبها أيضاً؛ فتقول: نشيطًا يذهبُ المعلمُ إلى الجامعةِ، وهذا أيضاً من مرونة الاستعمال اللغويِّ في اللغة العربية؛ إذ يصح تأخر الحال على فِعْلها وصاحِبِها، ويصح توسطها بينهما أو تقدمها عليهما معًا؛ لأنَّ العرب يقدمون ما هو أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وعلى ذلك فإنَّ الصور الثلاثة كلها صحيحة لجملة واحدة حين تقول:

يذهبُ المعلمُ نَشِيطًا إلى الجامعةِ.

يذهب نَشِيطًا المعلمُ إلى الجامعةِ.

نَشِيطًا يذهبُ المعلمُ إلى الجامعةِ.

وقد منعت اللغة العربية تقديم الحال في مواضع أخرى مذكورة في كتب النحو(١)، ولكن ما يهتم به البحث هنا هو الجواز في صور التركيب النحوي من خلال التقديم والتأخير، وهو أمر يفتح أمام متعلم اللغة العربية الناطق بغيرها باباً آخر في الاستعمال اللغويِّ يسهل عليه عملية التعلم والممارسة اللغوية دون حرج أو غلط؛ إذ يعطيه نوعاً من الحرية في الاستعمال اللغويِّ، وهذا من مميزات هذه اللغة الحية العالية التي تسمح بتأخير الحال على فعلها وصاحبها أو تقدمها عليهما أو توسطها بينهما، ولعل كثرة الظواهر اللغوية في اللغة العربية أحد أسباب روعتها وليس صعوبتها كما يدعي البعض؛ فهي ليست لغة حرة كالصينية ولا مقيدة كالإنجليزية وإنما لغة وسطية التزمت بصور وأجازت أخرى؛ مما أكسبها هذا التنوع التركيبي وتنوع المعاني والدلالات، والعكس بالعكس.

المطلب الثاني: جــواز الحذف في التركيب:

يعدُّ الحذف من أشهر الظواهر اللغوية في اللغة العربية وخصوصاً في التركيب النحويِّ، وأكثرها انتشاراً في النصوص العربية(٢)، ويقصد به إسقاط صيغ داخل التركيب في بعض المواقف اللغوية مع افتراض وجود هذه الصيغ نحويًّا؛ لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعد، ويمكن ذكرها في مواقف لُغوية أخرى(٣)، وقد أجاز النحاة كثيراً من الحذف والتغيير؛ استنادًا إلى كثرة الاستعمال، واستحسن عبد القاهر الجرجاني الحذف في اللغة، ورأى أن ترك الذكر أفصح من الذكر، وفيه زيادة وإفادة(٤)، واستفاض ابن جني في الحديث عن هذه الظاهرة أيضاً(٥).

(١) ينظر: أوضح المسالك، ج٢/ ص ٣١٨- ٣٢٦، وهمع الهوامع: ٤/ ص٢-٢٧، والجملة الفعلية، ص٢٦٣، ٢٦٤.

(٢) إذ إنَّ من سنن العرب الحذف والاختصار في كلامها. ينظر: الصاحبي: ص١٥٦، وأصول التفكر النحويِّ: ص٢٥٩.

(٣) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربيِّ، علي أبو المكارم: ص٢٠٠، وأصول التفكر النحويِّ: ص٢٦٦.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ص١٤٦؛ فقد عده من الأساليب البليغة في الاستعمال العربيِّ؛ فقال عنه: "فإنك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادةِ أَزيدَ للإفادةِ، وتجدُك أَنْطقَ ما تَكونُ إذ لم تَنطقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لَمْ تُبِنْ، وهذه جملةٌ قد تُنكرها حتى تخبرَ، وتدفعُها حتى تُنْظَرَ".

(٥) ينظر: الخصائص، ج٢/ص٣٤٣، ج٣/ ص، ١١٣، ص١١٥، ص ٣١٩.

وارتبط مصطلح التقدير في اللغة العربية بالحذف؛ إذ إنه محاولة لمعرفة العامل المحذوف، أو المعمول، أو الجملة كلها(١)، وهو وسيلة مهمة في تفسير المخالفة التي حدثت بين قانون اللغة والنصوص المستعملة؛ لتحقيق قدر من التوافق بينهما، وقد تعددت صور الحذف في اللغة العربية مع أن الأصل هو الذكر في الكلام غير أن الاستعمال العربي أجاز ذلك للاختصار والتخفيف؛ فاللغة العربية لغة إيجازٍ وهذه المحذوفات إذا ظهرت تمَّ بها الكلام وأُكِّدَ، ولكن حذفها أوجز وأبلغ في الاستعمال بشرط وضوح المعنى وأمن اللَّبْسِ؛ لأنَّ الغاية من الكلام الإفهام، ويجب مراعاة ذلك في كل ما يتصل بالاستعمال اللغويِّ وما يصحبه من ظواهر كالحذف والاستغناء، والزيادة، والتقديم والتأخير، والتضمين، وغير ذلك(٢).

ويعدُّ الحذف من صور المرونة اللغوية في اللغة العربية؛ إذ إنَّه من المطالب الاستعمالية في الجملة الإنتاجية المنطوقة والمكتوبة، ولكنه يتوقف على استقامة المعنى بعد الحذف، وعدم الإخلال ببناء التركيب لكي يستطيع أداء المعنى؛ لذا قد يحذف أحد العناصر لوجود قرائن معنوية أو مقالية تشير إليه؛ اتقاءَ اللَّبْس، واتقاء إهدار الغاية من الكلام(٣).

وقد علل نحاة العربية لبعض مظاهر الاستعمال اللغوي بالحذف، وذكروا أسباب هذا الحذف في مواضعها وكان أهمها كثرة الاستعمال والتخفيف؛ فكثرة الاستعمال تستلزم الحذف رغبة في التخفيف، ومنه أيضاً الإيجاز واختصار الكلام وذلك عندما يطول التركيب، وهذا أمر يتحكم فيه مستعمل اللغة (المتكلم والكاتب) وأجازته اللغة له، وقد يكون السبب في الحذف العلم الواضح بالمحذوف لدى المرسِل (المتحدث والكاتب) والمتلقي (السامع والقارئ)، ولكن كثرة الاستعمال أيضاً تؤدي الدور الأكبر في تحديد ذلك، وهناك أسباب أخرى فصلها علماء العربية في كتبهم(٤)، ومن الحذف الجائز في الاستعمال اللغويِّ ما يأتي:

١- جـــواز الحـــذف في التركيـــب الاسمـــيِّ:

يتكون التركيب الاسميُّ من المبتدأ والخبر إذ تحصل الفائدة بهما معًا، ومن ثَمَّ لا بد من وجودهما معًا، ولكنَّ اللغة العربية أجازت حذف أحدهما إذا وُجدت قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق به، وإنما جاز الحذف؛ "لأنَّ الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى؛ فإذا فُهِمَ المعنى بدون

(١) ينظر: مغني اللبيب، ج٦/ص٣٦٠، ٣٧٦، ٣٧٩، والحذف والتقدير في النحو العربيِّ، ص٢٠٥، وأصول التفكر النحويِّ، ص٢٥٥.

(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ص١٠٦، ومغني اللبيب، ج٦/ص٤٠٧، والتمهيد في اكتساب اللغة العربية ص ١٣٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ج١/ص٣١٠، والتمهيد في اكتساب اللغة العربية، ص١٣٠، وبناء الجملة العربية، ص٢٤٦.

(٤) ينظر مثلًا: الخصائص، ج٢/ ص٣٦٢، والبرهان في علوم القرآن، للزركشي، ج٣/ ص١٠٥- ١٠٨، وينظر أسباب الحذف في كتاب ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص٣١.

اللفظِ جاز ألا يُؤتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً"[١]؛ فالحذف الجائز حذف يقتضيه الاستعمال اللغويُّ ولكن الذكر غير ممنوع فيه، وقد وقع الحذف الجائز في التركيب الاسميِّ لأحد عناصره، كالآتي:

أ- جــواز حــذف المبتــدأ[٢]:

يكثر حذف المبتدأ المسند إليه جوازاً في مواضع منها حذفه في جواب الاستفهام، مثل جوابك على من سألك: كيف عامرٌ؟ وأين أبوك؟ فتجيب عن الأول بقولك: بخير أو مريضٌ، وعن الثاني بقولك: في البيت أو في العملِ، وهنا أجازت اللغة حذف المبتدأ المقدر بـــ (هو) أو الاسم المسئول عنه، ويمكن ذكره أيضاً فتقول: هو بخيرٍ أو عامرُ بخيرٍ أو أبي في العملِ، ويجوز أيضاً حذف المبتدأ إذا وقع بعد القول؛ كأن تذكر ما قاله المعلم عنك أو عن زميلك؛ فتقول: قال متفوقٌ أو قال عني متفوقٌ، والتقدير: أَنتَ متفوقٌ، أَنا متفوقٌ، أو قوله عن زميلتك: مجتهدةٌ فتعيد كلامه قائلًا: قال مجتهدة، أي: هي مجتهدة أو الفتاة مجتهدة، ويجوز حذفه في غير ذلك أيضاً، ولكن بشرط أن يدل عليه دليل، وألا يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه وهذه قاعدة لغوية عامة في الحذف[٣]، وعلى ذلك فالاستعمالان صحيحان الذكر والحذف.

ب- جــواز حــذف الخبــر[٤]:

أجازت اللغة العربية أيضاً حذف الخبر المسند من التركيب الاسميِّ، ويكثر ذلك في الأجوبة كأن يقول القائل: مَنْ في البيتِ؟ فتجيب: عَامرٌ، والمعنى: عَامرٌ في البيتِ إلا أنَّ المجيبَ تركه للعلم به؛ إذ السؤال إنما كان عنه، وتجيز اللغة حذف الخبر من التركيب أيضاً بعد (إذا) الفجائية إذا جعلت حرفاً[٥]؛ فتقول: خرجتُ فإذا الوالِدُ، والأصل قبل الحذف: خرجتُ فإذا الوالِدُ موجودٌ، وعلى ذلك فمن الصحيح أن يستعمل متعلم العربية الصورة الأولى بذكر الخبر أو الصورة الثانية بحذف الخبر في هذه المواضع لوجود ما يدل عليه مع عدم تأثر المعنى ولا التركيب بحذفه؛ إذ يصح حذف ما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر ويصح ذكره أيضاً[٦]، ولعل الأمر لا يختلف كثيراً في التركيب

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ج١/ص٢٣٩. وينظر في ذلك كتاب الجملة الاسمية، علي أبو المكارم، ص٥٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ج١/ص٢٣٩، همع الهوامع: ج٢/ص٣٨، والجملة الاسمية، ص٦١.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ج١/ص٥٠٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ج١/ص٢٤٠،

(٥) ينظر: همع الهوامع: ج٢/ ص٣٨، النحو الوافي: ج١/ ص٥٠٨، الحذف والتقدير في النحو العربيِّ: ص٢٥٠، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ص٢١٤.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ج٢/ص٣٨.

الاسميِّ المنسوخ(١)، ومما كثر حذف خبره (لا) النافية للجنس حتى قيل إنه لا يذكر في الكلام؛ فتقول لصديقك: لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ، ويجوز ذكره أيضًا؛ فتقول: لا ضَرَرَ عليكَ ولا ضِرارَ عليَّ والأكثر الحذف هنا(٢).

وهذا الجواز التي أتاحته اللغة العربية في النظام النحويِّ المنطوق أو المكتوب يشعر متعلمها الناطق بغيرها أمام هذا التوسع بسهولة التركيب في الأداء اللغويِّ؛ مما يحفزه على تعلمها لما يسمح له من حرية ومرونة، فالجواز في الاستعمال اللغويِّ من أهم عوامل تطوير اللغة عند متعلم العربية –في نظري إذا حَسُن عرضه وتقديمه– وصورة واضحة على مرونتها التي تتمشى مع المواقف الاستعمالية وتنوع المعاني العربية، وتفتح المجال للأداء اللغوي للتعبير عن هذه المواقف والمعاني.

٢- جـــواز الحـــذف في التركيب الفعليِّ:

أجازت اللغة العربية الحذف في نظام التركيب الفعليِّ كما أجازته في التركيب الاسميِّ؛ لأنَّ الحذف في بناء التركيب أحد المطالب الاستعمالية التي يلجأ إليها مستعمل اللغة؛ طلبًا لأداء معنى معين –كما ذُكِر– بشرط أن يغني ما تبقى في أداء المعنى فليس القصد من الحذف الإخلال بالمعنى وإفساده، وإنما يقع في التركيب لدلالات ومعانٍ، ومن صور الحذف في التركيب الفعليِّ ما يأتي:

أ- جـــواز حـــذف الفعـــل(٣):

سمحت اللغة بحذف الفعل من التركيب حذفًا جائزًا في بعض المواقف ويبقى الفاعل وحده، وذلك إذا كان في جواب السؤال؛ فتقول: مَنْ سافرَ إلى الصِّينِ؟ فتجيب: مُحمدٌ، ولا تذكر الفعل مع جواز ذلك، فتقول: سَافَرَ مُحمدٌ، ومَن فَازَ؟ فتقول: أحمدُ؛ أي: فازَ أحمدُ، وقد يحذف الفعل جوازًا ويبقى فاعله إذا أجيب به جملة فعلية منفية، وقد استشهد له النحاة (٤) بقول الشاعر:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيْـــــــلَ لَمْ يَعْـــــرُ قَلْبَـــــــهُ مِنَ الوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الوَجْدِ

والتقدير: بل عراهُ أعظمُ الوجدِ؛ فأعظم هنا فاعل لفعلٍ محذوفٍ جوازًا، والعلمُ بالشيءِ هو الذي دعا إلى الحذف، وهذه قاعة عامة في حذف أحد عنصري الإسناد من التركيب الإسناديِّ في العربية، ومما يجوز استعماله وحذفه أن ترى رجلًا يضربُ ويشتمُ؛ فتقول: زَيْدًا، والتقدير: اِضْرِبْ

(١) ينظر: الكتاب: ج٢/ ص١٤١، وهمع الهوامع: ج٢/ ص٨٤، ٨٥، ص ١٤٢، ١٤٣، ١٦١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ج٣ / ص٢٩١ ، وهمع الهوامع: ج٢/ص٢٠٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ج١/ ص٢١٤، ص٣١٠، وهمع الهوامع: ج٢/ ص٢٥٨. ويجوز حذف الفعل إذا دلت عليه قرينة.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ج٢/ ص٩٢، ولم ينسب البيت إلى قائل، و(تجلدتُ)؛ أي: تكلفت الجَلَدَ، وهو الصبر والقوة على احتمال الشيء، (لم يَعْرُ) أي: لم ينزل به، (الوَجْد): شدة الحُبِّ.

زَيداً، ويجوز إظهاره، وكذلك إذا كان رجلٌ في حديث ثم حضر من قطع هذا الحديث من أجله؛ فتقول: حَديثَكَ، والتقدير: هَاتِ حَديثَكَ أو أَتِم حديثَكَ، والعاملُ هنا محذوف ويجوز إظهاره(١).

ب- جــواز حــذف الفاعــل(٢):

يجوز أيضاً حذف الفاعل بقلةٍ من التركيب الفعلي بقرينة حالية أو مقالية ويدل على حذفه قوله تعالى(كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)(٣)؛ إذ حذف فاعل (بلغت) ودلَّت عليه القرينة الحالية؛ لأنَّه في ذكر الموتِ، ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس(٤)، ويستحسن حذف الفاعل في جواب الســؤال، نحــو: هل فاز الفريق؟ فتجيب: "نعم، فاز"، وذلك على تقدير: "نعم، فاز الفريقُ"، وكذلك في جواب من سألك: ماذا فعل مُحمدٌ؟ فتقول: "نَجحَ"، والتقدير: "نَجحَ مُحمدٌ"؛ فهنا حذف الفاعل وحده وبقى فعله، ويكثر هذا النوع من الحذف عند متعلمي اللغة العربية الناطقين بغيرها كما يكثر من أبنائها، وهذا مطلب استعمالي لا غرابة فيه.

ويجــوز حذف الفعل والفاعل معًا من التركيب العربي إذا وجدت قرينة فيه توضح المحذوف، وتعين على فهم المعنى، كما في جواب السؤال الآتي: متى عاد أبوك؟ فتجيب: يومَ الجُمُعةِ، والتقدير: عاد أبي يومَ الجُمُعة، وكذلك في جواب من سألك: ماذا قرأتَ؟ فتقول: "كتاباً"، أي: قرأتُ كتاباً، ومتى نلتقي؟ فتجيب: "في المساء" بحذف الفعل والفاعل، والتقدير: نلتقي في المساء.

ج- جــواز حــذف المفعول(٥):

وتجيز اللغة أيضاً حذف المفعول من التركيب الفعليِّ وهو كثيرٌ في العربية(٦) إذا دلَّ عليه دليل أيًّا كان نوع الدليل، نحو: مَا أهانكَ المعلمُ ومَا ضربَ، والتقدير: ومَا ضَربكَ، ويجوز حذف المفعول للفعل المتعدي لواحدٍ في جواب السؤال أيضاً، نحو: هَلَ حَضرَ عامرٌ الاجتماعَ؟ فتقول: نعم، حَضَرَ عَامِرٌ، والتقدير: نَعم، حَضَرَ عَامرٌ الاجتماعَ، والمعنى واضح هنا، وحذف المفعولين في الأفعال

(١) ينظر: شرح المفصل: ج١/ص٣١٠.

(٢) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى العلوي: ج٢، ص٥٦، وشرح التسهيل: ج٢/ص١١٨، ١٢٠، والجملة الفعلية: ص٨٠.

(٣) سورة القيامة: الآية ٢٦.

(٤) ينظر: الطراز، ج٢/ص٥٦، والكشاف للزمخشري، ج٦/ص٢٧١، وقال الدكتور فاضل السامرائي: عدم ذكر الفاعل وما لا يدل عليه مناسب لجو العجلة الذي بنيت عليه السورة. ينظر: لمسات بيانية في نصوص التنزيل: ص٢٢١.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ج٣/ص١٢، والجملة الفعلية، ص١٥٧.

(٦) ينظر: همع الهوامع، ج٣/ص١٢، ١٣، والنحو الوافي، ج٢/١٧٩، والمفعول به عنصر غير إسناديٍّ، ويحذف لغرض لفظيٍّ أو معنويٍّ، ومن اللفظيِّ المحافظة على وزن الشعر، والرغبة على الإيجاز، ومن المعنويِّ: عدم تعلق الغرض به، أو الترفع عن النطق به؛ لاستهجانه أو لاحتقار صاحبها، ومثل هذا من الدواعي البلاغية وغير البلاغية.

المتعدية إلى اثنين اختصاراً جائز أيضاً(١)، والدلالة على المحذوف يتكفل بها التركيب، والنموذج البنائي الذي ورد عليه معتمداً على الموقف الكلامي أو المقام.

وبِنَاءً على ما سبق يتضح أنَّ القاعدة العامة في حذف أحد عناصر التركيب الاسميِّ أو التركيب الفعليِّ أن يكون معلوماً للمتلقي (السامع أو القارئ) بوجود قرينة لفظية أو معنوية "فالذكر قرينة لفظية، والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضاً، ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة، وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر، وكلاهما من القرائن اللفظية"(٢)؛ فالتلازم بين عناصر البنية الأساسية للتركيب يوضح المحذوف، فوجود المبتدأ يدل حذف الخبر، ووجود الخبر يدل على حذف المبتدأ، ووجود الفاعل يدل على حذف الفعل وهكذا، فالعنصر المذكور يدل مع القرائن الأخرى على العنصر المحذوف، وقد أتاحت أساليب العربية ذكر العنصر المحذوف في الاستعمال اللغوي، وهذا ما يسمى بالجواز التركيبي؛ إذ لا مانع من الذكر أو الحذفِ.

وقد أجازت اللغة العربية صوراً أخرى من الحذف، مثل: حذف المضاف، وحذف الحال، وحذف صاحب الحال وغير ذلك(٣)، ولعل ما أجازته اللغة العربية لمستعملها ومتعلمها الناطق بغيرها يبين مدى مرونتها وسعتها التي تسمح له بحرية الأداء على مسرح الاستعمال اللغويِّ باختلاف المواقف، ولكنها ضبطت هذه الحرية، ولم تجعلها مطلقة؛ إذ حظرت كثيراً من الاستعمالات لخروجها عن الأصل اللغويِّ أو لافتقاد القرينة التي تعين المتلقي عن كشف المعنى الذي جاء التركيب للتعبير عنه. ولعل هذا الجواز نوع من التوسع وأداة داخلية فيها تسهل الاستعمال على مَنْ يتعلمها مِن الناطقين بغيرها، ويعدُّ سبباً من أسباب سهولتها على عكس الشائع عنها عند كثير من متعلميها الناطقين بغيرها.

المبحث الثاني: الجواز النحويُّ في استعمال المحدثين:

أتحدث هنا عن بعض الجوازات التركيبية التي أجازها مجمع اللغة العربية بالقاهرة والتي طرحها الاستعمال اللغويُّ المعاصر، والتحول اللغوي الذي تمثل في تغيير بنية التراكيب والترتيب بين أركانه، أو استدعاء صور تركيبية وصفت بالقلة أو الندرة أو المنع عند المتقدمين، ولكنها استعملت عند المحدثين بكثرة واستحسن جوازها للاستعمال اللغويِّ؛ لكثرة دورانها على الألسنة والأقلام، ولَيْسَ فيها لَبْسٌ على الأفهام، ومن ذلك ما يأتي:

(١) ينظر: أوضح المسالك، ج٢/ص٦٩، وهمع الهوامع،ج٢/ص٢٢٤. ومعنى حذفهما اختصارًا أن يكون على المحذوف دليل، وأمَّا حذفهما اقتصارًا -أي بغير دليل- ففيه أقوال. ينظر: همع الهوامع، ج٢/ص٢٥٠.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ج٦/ص٤٠٧-٥٣٨، والتمهيد في اكتساب اللغة العربية، ص١٣٠- ١٣٥.

١- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالعطف:

تُعدُّ مسألة تعدد المضافات إلى مضاف إليه واحد من المسائل المنتشرة بين متعلمي اللغة العربية الناطقين بغيرها في المستويات كلها؛ لأنها كثيرة الاستعمال في اللغة المعاصرة، ولأن لغة المتعلم تقبل ذلك من جهة أخرى، والأصل في اللغة عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه(١)؛ لأنهما معًا بمنزلة الكلمة الواحدة، ولكن الاستعمال اللغويَّ المعاصر فرض هذا التركيب كما في قولنا: مكان وموعد الحفلِ، عميد ووكيل الكليةِ، إعداد وتقديم البرنامجِ، تحقيق وشرح الكتابِ، وحكومة وشعب مصرَ، وغير ذلك مما يشيع على الألسنة والأقلام حتى أصبحت ظاهرة يومية من ظواهر الإضافة في الاستعمال اللغويِّ المعاصر؛ مما جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة -في دورته التاسعة والأربعين- يجيز هذا التركيب بناء على بحث مقدم من الأستاذ "محمد شوقي أمين" إلى اللجنة اقترح فيه جواز هذا التركيب وتسويغه؛ دفعًا للحرج وتخفيفًا على المتكلمين والكُتاب(٢).

واتفق معه الدكتور محمد حسن عبد العزيز وأشار إلى أن عزوف القدماء عن استخدام هذا التركيب يرجع إلى ما نقل عن أئمة النحو من المنع (٣)، وهذا التركيب شائع في الاستعمال اللغويِّ المعاصر المسموع والمقروء(٤)، وصار تركيب العطف على المضاف قبل استيفاء المضاف إليه أسهل في اللغة المعاصرة، وقد استدل المجيزون لهذا التركيب بشواهد عديدة واردة عن العرب؛ لذا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بجواز استعماله، ونصه:" يجري في الاستعمال الحديث قولُهم: مكانُ وموعدُ الحفلِ، ومدير ومحرر المجمعِ، وغير ذلك مما يجيء الفصل فيه بين المتضايفين بالعطف، وقد ورد من ذلك شواهد في فصيح الكلام العربيِّ، وترى اللجنة ألَّا حرجَ في هذا الاستعمال"(٥).

ويتضح أنَّ ما أجازه مجمع اللغة العربية بسبب ما استدعاه الاستعمال المعاصر في هذا الأسلوب، وهذا ما يحتاج إليه متعلم اللغة العربية الناطق بغيرها؛ إذ يحتاج في تعلم اللغة إلى التركيب المستعمل في الوسائل المسموعة والمقروءة والشارع أيضًا حتى يمكنه اكتساب اللغة بطريقة تواصلية تتناسب مع ما يتعلمه في المدرسة والجامعة، وما يسمعه في الأوساط الثقافية العربية بعيدًا عن ازدواجية بناء التركيب، وتعقيدات كثرة التراكيب بالنسبة إليه.

(١) ينظر: الكتاب: ج١/ص١٨٠، ج٢/ص٢٨٠، وهمع الهوامع: ج٤/ ص٢٩٤.

(٢) ينظر: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدنان الخطيب، ص٧١، ومجموع القرارات المجمعية، ص١٥٦.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) ينظر: تثقيف اللسان العربي (بحوث لغوية)، عبد العزيز مطر، ص٢٩٧.

(٥) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ - ١٩٨٧، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص٦٤.

وليس معنى هذا الكلام أن نتخلى عن القاعدة أو نغيرها بل أقصد أن يستفاد من سعة العربية ومرونتها في تدريس العربية وتيسيرها للمتعلمين الناطقين بغيرها، وما استعملته العرب بقلة في زمان يرد بكثرة في الاستعمال المعاصر؛ لذا طرأت الحاجة إلى جوازه حتى مع رفض بعض الدارسين لهذا التركيب ووصفهم له بأنه صورة لا تطيقها الفصحى(١)، ولكن الواضح أنه تركيب سائغ وأشار إليه الفراء في معاني القرآن(٢)، وحكاه أيضاً ابن جني في الخصائص وسر صناعة الإعراب(٣)، وليس فيه إقحام كما ذهب أحد المستشرقين في حديثه عن أساليب العربية الفصحى الحديثة(٤) بل هناك تلازم بين المتعاطفين بحيث يعد المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الكلمة الواحدة، والاستعمال هو الحكم هنا مع وضوح المعنى المراد من هذا التركيب؛ لذا فاستعماله في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها أفضل لهم وأيسر عليهم؛ لتوافقه مع اللغة التواصلية في الاستعمال اليوميِّ المعاصر.

٢- جـــواز إضـــافـــة (حيـــث) إلى الاســـم المفـــرد:

تعدُّ كلمة (حيثُ) من الظروف المكانية الملازمة للبناء برغم إضافتها، والأكثر أن تبنى على الضم وأن تكون مضافة في الكلام، ويكثر عند المتحدثين باللغة العربية من العرب وغير العرب خفض الاسم الواقع بعدها في الاستعمال المعاصر، والمعتمد من القواعد النحوية إضافة (حيث) إلى الجملة الاسميَّة والفعليَّة، والأكثر إضافتها إلى الجمل الفعلية؛ فعند إضافتها إلى الجملة الاسميَّة تقول: اِجلسْ حيثُ أخوكَ جالسٌ، وعند إضافتها إلى الجملة الفعليَّة تقول: اِجلسْ حَيثُ يجلسُ أخوكَ، وهذا أمر لا خلاف فيه، وأمَّا مجيء الاسم المفرد بعدها فقليل وهو محل خلاف(٥)، ولكن الكسائيَّ أجاز القياس عليه(٦).

(١) ينظر: النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، ص١٠١، ص١٠٢؛ إذ استنكر هذا التركيب ووصفه بالضعف والصنعة، وينظر: اللغة بين الثبات والتحول مثل من ظاهرة الإضافة، نهاد الموسى، ص٤٨. إذ اتَّهم الدكتور نهاد الموسى المحدثين بأنهم نفخوا في هذه الصورة ومدُّوا أبعادَها كأنهم من صنعوها عن عمدٍ وهذا أمر بعيد؛ لأنَّ ما فعله مجمع اللغة كان بهدف المناقشة لأصل التركيب والبحث عن رأي العلماء فيه، وهل له استعمال في أصل اللغة أو لا؟ وإمكانية قبوله أو رفضه، وجواز هذا التركيب مع تحديد رتبته عنده من باب التخفيف على المتكلم والكاتب.

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ج٢/ص٣٢٢.

(٣) ينظر: الخصائص، ج٢/ص٤٠٢، وسر صناعة الإعراب، لابن جني، ج١/ص٢٩٨.

(٤) ينظر: اللغة العربية الفصحى الحديثة (بحوث في تطور الألفاظ والأساليب)، تأليف: ستتكيفتش، ص٢٠٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ج١/ص٤٢١، والمساعد على تسهيل الفوائد:ج١/ص٥٢٩، ومغني اللبيب،ج٢/ ص٣٠٤ فقد وصفه بالندرة؛ فقال: "وندرت إضافتها للمفرد"، ولكنه لم ينكر وقوعها في الاستعمال اللغويِّ.

(٦) ينظر: ارتشاف الضَّرَب، ج٣ /ص١٤٤٩، ومغني اللبيب، ج٢/ ص٣٠٤، والمساعد، ج١/ص٥٢٩، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، ج٧/ ص٤، وهمع الهوامع: ج٣/ص٢٠٦.

ويلاحظ أنَّ جُلَّ المتحدثين والكتَّاب في العصر الحديث يستردون هذا الاستعمال في أسلوبهم من جديد؛ مفضلين إضافتها إلى الاسم المفرد وخفضه بدلًا من رفعه وتقدير خبره، وملحقين (حيثُ) بهذا الاستعمال بالظروف التي تضاف إلى المفرد؛ مما جعل الدكتور شوقي ضيف يقدم مذكرة إلى مجمع اللغة العربية بجواز إضافتها إلى الاسم المفرد أخذًا برأي الكسائيِّ وما جاء في الشعر العربيِّ(١)، وذلك بجانب إضافتها إلى الجملة الاسميَّة والفعليَّة.

وبعد مناقشة هادئة لأدلة هذا الأسلوب أجازه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وجاء قراره كالآتي: "يأنسُ بعضُ المتحدثينَ بمثل قولهم: الكتاب رخيصٌ من حيثُ ثمنِه؛ بجر ثمن، والمعتمد من القواعد إضافة حيث إلى الجمل اسمية وفعلية، واللجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد، وجرِّه بعدها قياساً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية، وأخذًا برأي الكِسائيِّ، وما احتج به من الشعر؛ فيجوز أن يقال: بادرْ حيثُ العملِ الجادِّ، ولا تُمَار الحكمَ من حيثُ العدلِ وعلى ذلك فإضافة (حيث) إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياساً واستعمالًا"(٢).

وما أجازه مجمع اللغة العربية في استعمال هذا الأسلوب من باب التوسع في الاستعمال اللغوي ويخدم عملية تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من حيث التركيب والمعنى؛ إذ إنَّه أسلوب شائع في الأوساط الثقافية المسموعة والمقروءة التي يعتمد عليها متعلم اللغة العربية الناطق بغيرها بدرجة كبيرة، إذ تطلب بعض المؤسسات الأجنبية تدريس اللغة وقراءة بعض الصحف اليومية، وكتابة ملخص الخبر؛ لذا فهذه الصورة التي تضاف فيها حيث إلى الاسم المفرد لن تُربِكَ المتعلم عند سماعها أو قراءتها، وعند التحدث والكتابة أيضًا، كما أن إضافة (حَيْث) إلى المفرد تشحن بدلالة مخصوصة؛ فقولنا: اجلسْ حَيثُ عَامرٍ، أي: عند عَامرٍ، ومجيئها في الاستعمال المعاصر بمعنى (من جانب أو من جهة) كثير؛ فتقول: الكتابُ رَخِيْصٌ من حَيثُ ثَمنِه، وأعجبني المؤتمرُ من حَيثُ تنظيمِه، الثوبُ جديد من حَيثُ شَكلِه؛ أي من جهة ثَمنِه، أو جانب تَنظيمِه، وشَكْلِه، والذي يؤكد ذلك أن هذه الكلمات مرادفة لـــ (حَيْثُ) في هذه الأمثلة وما يشبهها، وفي ذلك تحول دلالي أيضًا (٣)؛ إذ يظهر اكتفاء المتحدث بالمضاف إليه (الاسم المفرد) في حين أن من رفع الاسم بعدها يشير إلى جملة.

ومن هنا يتضح أن جواز هذا الأسلوب ومراعاة الاستعمال اللغـــويِّ المعاصر له أثر كبير في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؛ إذ يربط تعلم اللغة بالاستعمال المعاصر من خلال المادة

(١) ينظر: مجموع القرارات العلمية في خمسين عامًا، ص١٦١، وتيسيرات لُغوية، شوقي ضيف، ص١٤٥.
(٢) مجموع القرارات العلمية في خمسين عامًا، ص١٦١، والعيد الذهبي لمجمع باللغة العربية بالقاهرة، ص٧٣.
(٣) ينظر: النحو الوافي، ج٢/ص٢٩٠، ومظاهر التجديد النحوي في قرارات مجمع اللغة العربية، ص٣٦.

المسموعة والمقروءة؛ مما يساعد على تطوير مهارة التحدث والكتابة لدى متعلمي العربية الناطقين بغيرها، ويساعد في تيسر قواعد العربية وخصوصاً في المستوى المتوسط والمتقدم، ويفتح مجالًا أوسع للاستعمال اللغوي يرتبط أكثر باللغة الوظيفية، وهنا يظهر الداعي لاستعمال هذا الأسلوب بعد وصفه بالقليل عند بعضهم(١)، وينبغي لمعلمي اللغة العربية للناطقين بغيرها قبول هذه الصورة واستخدامها؛ إذ إنها لا تعتمد على محذوف في الكلام، ويكثر دورانها في العربية المعاصرة.

٣- جـــواز تقــديم لفــظ النَّفْــس والعَيْــن على المُؤكَّــد:

تستعمل كلمة (نفس) أو(عين) للتوكيد المعنويِّ وحينئذ يجب أن تسبق بالمؤكَّد وأن تضاف إلى ضميره؛ فتقول: جاء في الوقتِ نفسِه، جاء المُديرُ نفسُهُ، ويجوز تقديم كلمة (نفس أو عين) على الاسم واستعمالها في غير التوكيد بمعنى الذات فتقول: جاء نفسُ الرجلِ، وجاء في معجم لسان العرب: " نفسُ الشيء: ذاتُه، ومنه ما حكاه سيبويه في قولهم: نزلتُ بنفسِ الجبلِ، ونفس الجبل مقابلي"(٢)، كما يجوز أيضاً استعمالها كذلك للتوكيد دون أن تعرب توكيداً؛ فتقول: حضر في نفسِ الوقتِ، ويشيع هذا الأسلوب في الاستعمال اللغويِّ المعاصر عند الكُتَّاب والمتحدثين أكثر من الأول.

ولعــل هذا السبب هو الذي دفع مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى جواز استعماله مستشهداً بما حكاه سيبويه عن العرب: "نَزلتُ بنفس الجبلِ" (٣)، وما جاء في استعمال اللغويينَ والكتَّابِ الذين يعتد بهم أمثال الجاحظ وابن جني(٤)، وجاء قرار المجمع بما نصه: "يُجازُ تقديم لفظ النفس أو العين على المؤكد في معنى التوكيد ولكنهما لا يُعربانِ توكيداً بل بحسب الموقع في الجملة، وذلك لورودِ مثل ذلك في المأثور عن خاصَّةِ العلماء والكُتَّاب، ولإجازة الزمخشري وابن يعيش له، ولتعقيب الصبان في حاشية الأشموني على مانعيه"(٥).

ورأى عباس حسن صحة هذا التعبير على أن يُعَدَّ ذلك في معنى التوكيد، وإن لم يكن من قبيل التوكيد النحوي المعقود له بابه بشروطه بما يترتب عليه(٦)، وردَّ أنستاس ماري الكرملي على

(١) ينظر: النحو الوافي: ج٢/ص٢٩٠، ج٣/ص٨٠.

(٢) لسان العرب: مادة (نفس)، ج٦/٤٥٠١.

(٣) ينظر: الكتاب، لسيبويه، ج٢/ص٣٧٩.

(٤) ينظر: البيان والتبيين، لأبي عمرو الجاحظ، ج١/ص٢٧٣؛ إذ قال: "فأمَّا نفس البيان فكيف ينهي عنه"، وقال في موضع آخر: "وفي نفسِ المجادلةِ والمحاولةِ"ج٣/ص٦، واستخدمها ابن جني كثيرًا في الخصائص ج١/ص١٠٢؛ فقال: "ولم تكن من نفسِ حروف الفعل"، وفي موضع آخر:"...ولم تباشر نفس الفعل"، وقال أيضًا: "عوضوا منها الهاء في نفس المثال" ج١/ص١١٥.

(٥) كتاب في أصول اللغة: ج٢/ص١٩١، مجموع القرارات المجمعية: ص١٤٩، وينظر كلام الزمخشري في المفصل: ص١٢٢، ورأي ابن يعيش في شرح المفصل، ج٣/ص٩، ص١٠، وتعقيب الصبَّان في حاشية الصبان: ج٣/ص٨٤؛ فقد قال: "ويرد عليه جاءني نَفْسُ زيدٍ، وعَينُ عمرو"، وقال أيضًا: "ويجوز جرها بباء زائدة" ج٣/ص١٠٨.

(٦) ينظر: كتاب في أصول اللغة، ج٢/ص١٩١، والنحو الوافي، ج٣/ص٥١٥، ص٥١٦.

الرافضين لهذا التعبير في مجلة المجمع العلميِّ العربيِّ بدِمَشقَ واستدل بأقوال اللغويين والعلماء المتقدمين، ومنهم سيبويه إذ قال: "في نفسِ الحَرْفِ"(١)، وهذا ما أكده أيضًا محمد علي النجار مستنداً إلى استعماله ممَّن يعتد بهم من العلماء؛ إذ قال: "وحكى سيبويه-على ما في اللسان- عن العرب: "نزلتُ بنفسِ الجبلِ، ونفسُ الجبلِ مقابلي"، وحسبك هذا في تصحيح هذا الأسلوب"(٢).

ويكثر هذا الاستعمال لدى متعلمي العربية الناطقين بغيرها في المستويات المتوسطة والمتقدمة؛ نظرًا إلى شيوعه في الوسائل العربية المسموعة والمقروءة وكذلك عند العامة؛ ولعلَّ تقديم هذا الاستعمال في تعليم العربية للناطقين بغيرها أفضل؛ لارتباطه بالاستعمال والأداء اللغويِّ المعاصر، ولأنَّ هذا التعبير أكثر سهولة عند متعلمي العربية في النطقِ؛ لذا أرى أنَّ استعمال هذا التعبير أفضل معهم، فهو نمط من أنماط التوكيد والاستعمال العربيِّ وإن لم يخضع لشروط التوكيد النحوي المشهورة، ولكنه يحمل المعنى نفسه ويدفع الشك أو التوهم للمستمع والقارئ، ولعل انتشار هذا الأسلوب على ألسنة المذيعين الصينين الناطقين بالعربية دليل على أثر الاستعمال المعاصر في تعليم العربية للناطقين بغيرها؛ لذا ينبغي لمعلمي العربية للناطقين بغيرها عدم إهماله في تدريس العربية لهم في مستويات التعلم المختلفة تيسيرًا على طلابهم وسرعة استجابتهم.

٤- جــواز استعــمال (مــع) و(الباء) في التركيب مع (افتعــل، وتفاعل):

يأتي حرف الــواو في التركيب العربيِّ مع الفعل الدال على المشاركة الوارد على صيغة افتعل، أو تفاعل؛ فتقول: "تَشاركتِ الصِّينُ ومِصرُ في حلِّ الأزمةِ"، و"اتَّفَقت مِصرُ وروُسيا على التعاون"؛ لأنَّ هذه الأفعال تقتضي وقوع الفعل من اثنين فصاعدًا، وإذا أسند الفعل إلى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو؛ لأنها تدلُّ على المشاركة في الفعل(٣).

أمَّا مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أجاز أن يوتى بعد الفعل الوارد على صيغة افتعل الدالة على المشاركة بمع أو الباء بدل واو العطف؛ فتقول: اتَّفق مَعَهُ، والتقى بِهِ، واجتمعَ الأستاذُ مَعَ طُلابِهِ، واجتمعَ الأُستَاذُ بِطُلابِهِ، كما أجاز أن يؤتى بعد الفعل الوارد على صيغة تفاعلَ الدالة على المشاركة بمع بدل العطف بالواو؛ فتقول: تَسَابق مَعَهُ، وتَفَاهمت الصِّينُ مَعَ مِصْرَ، وتَناقَشَ شَيخُ الأَزْهَرِ مَعَ الرئيسِ؛ لأنَّ (مَعَ) و(البَاء) تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم الذي تدل عليه واو العطف، وجاء نص قراره :" يجوزُ -فيما يدل على الاشتراك من الأفعال التي على صيغة افتعل- أن يجاء بمع أو الباء بدلَ واو العطف، كما يجوز في الأفعال على صيغة (تفاعل)

(١) ينظر: مجموع القرارات، ص١٤٩، وينظر كلام سيبويه في الكتاب، ج٣/ ص٣٦٧، ٤٤٠، ج٤/ ص١٥٩، ١٦٦.
(٢) ينظر: لُغويات، محمد علي النجار، ص١١٨، وحركة التصحيح اللغويِّ في العصر الحديث، محمد رضا، ص٢٣١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل، ج٣/ ص٣٤٨، وارتشاف الضَّرَب، ج٤/ص١٩٨١، والنحو الوافي، ج٣/ ص٥٥٧.

مما يدلُّ على الاشتراك- أن يؤتى بـــ (مَعَ) بدلَ العطف بالواو بِناءً على أنَّ مَعَ والبَاءِ تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم مما يدلُّ عليه الحرف العاطفِ"(١).

وهذا الأسلوب شائع في كتابات الأدباءِ والكُتَّابِ في العصرِ الحديثِ، فيقولون: اجتمع مَعَهُ، واتفق معه، اختلف معه، ويقولون: واتصل به، والتقى به، واجتمع به، ويقولون أيضاً: تشاور معه، تناقش معه، تفاهم معه، ويجذبهم إلى هذا الأسلوب أن الواو تحمل معنى المعية، وأنَّ الباء تفيد المصاحبة؛ لذا يحلون مع أو الباء محل واو العطف، وأجاز ابن الحنبلي استعماله(٢)، وتناول الأستاذ محمد شوقي أمين هذا الأسلوب في بحث قدمه إلى لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية بهدف إجازته(٣).

ولعلَّ هذا الأسلوب فرض نفسه في الاستعمال المعاصر واعتاده المستمع والقارئ في الوسائل المختلفة، وظهر أثر هذا الأسلوب أيضاً بين متعلمي العربية الناطقين بغيرها؛ إذ إنه يرتبط بلغة الاستعمال اللغويِّ في النشرات الإخبارية، والروايات، والقصص، والصحف هذه الوسائل التي يعتمد عليها كثير من معلمي العربية للناطقين بغيرها في درس الاستماع ودرس القراءة ودرس الكتابة، بالإضافة إلى ما يجده المتعلم نفسه في أثناء التواصل اللغويِّ مع العرب، ولعلهم يجدون في هذا الأسلوب يسراً في أثناء الكلام، أو لما يتناسب مع لغتهم الأم، أو لما يجدونه في الاستعمال العربيِّ المعاصر وهذا الأقرب.

ويحتاج متعلم العربية الناطق بغيرها إلى تعلم التركيب اللغويِّ المستعمل في اللغة الوظيفية؛ لأنَّ ذلك يساعده في سرعة التحصيل اللغويِّ إذ يربط ما يتعلمه بما يمارسه ويسمعه، وينبغي لمعلمي اللغة العربية للناطقين بغيرها الانتباه إلى هذا الأمر، والاستفادة من الجوازات اللغوية التي بنيت على أساس الاستعمال اللغويِّ المعاصر في الألفاظ والتراكيب سواء التي ظهرت بسبب التطور اللغويِّ والاستعمالي أو التي قيست على اللغة الفصيحة.

٥- جـــواز إضـــافة أدنى العـــدد إلى جمع الكثرة في التـــركيـــب:

تستعمل أدنى الأعداد من الثلاثة إلى العشرة في التركيب النحوي مضافة إلى ما بعدها، وأوجب كثير من النحويين أن يكون مميز الثلاثة إلى العشرة جمعاً مكسَّراً من أبنية القلة، ولا تكون من أبنية الكثرة إلا فيما أهمل بناء القلة فيه كـــ (رِجال، دَراهم، جَوارٍ)؛ فتقول: ثلاثة رجالٍ، وأربعة جوارٍ)، أو كان جمع القلة شاذًّا في السماع أو القياس فينزل منزلة المعدوم ويعدل عنه إلى جمع

(١) كتاب في أصول اللغة، ج٢/ص١٩٢، ومجموع القرارات المجمعية، ص٩٦.

(٢) ينظر: بَحر العوَّام فيما أَصَاب فيهِ العَوَام، لابن الحنبلي، ص١٨٩، ص١٩٠.

(٣) ينظر: كتاب في أصول اللغة: ج٢، من ص١٩٣ إلى ص١٩٥.

الكثرة [١]، ويقول ابن السَّرَّاج: "أمَّا المضاف فما كان منها من الثلاثة إلى العشرة فأنت تضيفه إلى الجمع الذي بني لأدنى العدد، نحو: ثلاثة أثواب، وأربعة أفلس، وخمسة أكلب..."[٢].

ولكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجـــاز التبادل بين جمعي القلة والكثرة في هذا الأسلوب تيسيراً على الكُتَّاب والمتحدثين، واعتمد في ذلك على النصوص الواردة عند اللغويين القدماء، ومنهم سيبويه، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك[٣]؛ إذ قال سيبويه: "وقد يجيء خمسة كلاب يراد به خمسةٌ من كلابٍ"[٤]، وجاء قرار المجمع بما نصه: "يرى المجمعُ قبولَ ما شاعَ استعماله جمع كثرة في تمييزِ أدنَى العددِ تيسيراً على الكُتَّاب، لما صرح به النحاة من استعارة جمع الكثرة للقلة، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير لما ورد من أمثلة في القرآن والحديث والشعر وكلام العرب"[٥].

واتفق كثير من الباحثين الذين تناولوا هذه المسألة ورأي المجمع فيها على جواز ذلك، وأيَّدوا في هذا الاستعمال رأي المجمع[٦]؛ لذا يتضح فصاحة كلا الاستعمالين في اللغة العربية، ومما يؤيد ذلك ما صرح به ابن سِيدَه في هذا الاستعمال بقوله: "وقد يضاف إلى الجمع الكثير كقولهم ثلاثة كلابٍ وثلاثة قروءٍ؛ لأنَّ القليل والكثير قد يضاف إلى جنسه"[٧]، وكذلك أجاز المجمع إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكراً أو مؤنثاً) معتمداً على كلام بعض النحويين[٨].

ولعلَّ جـــواز هـــذا الاستعمال له أثــر واضــح في تعليم العربية للناطقين بغيرها؛ لأنَّه يجيز للمتعلمِ أن يستعمل هـــذه الصورة المنتشرة في الوسائل المسموعة مثل البرامج الحوارية في المرئيات العربية وبعض الصحف وهذه إحدى الطرائق في تعليم العربية، وكذلك لرفع الحرج

(١) ينظر: المقتضب، للمبرد: ج٢/ص١٥٧.

(٢) الأصول في النحو: لابن السَّرَّاج، ج١/ص٣١١، وينظر شروط ذلك في شرح التسهيل: ج٢/ص٣٩٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ج٢/ص٧١، ٧٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ج٣/٥٦٩، والمفصل في صنعة الإعراب: ص٢٦٩، إذ قال فيه: "وقد يستعار جمع الكثرة في موضع جمع القلة"، وشرح المفصل، لابن يعيش: ج٥/ص ١٣، ١٥، وشرح التسهيل: ج٢/ص٣٢٩.

(٤) الكتاب: ج٣/٥٦٩.

(٥) مجموع القرارات العلمية في خمسين عامًا: ص١٦٨، وقال أيضًا: "وترى اللجنة إنَّ صيغ جمع القلة والكثرة تتبادلان فتأتي إحداهما موضع الأخرى مجازًا، وعلى هذا فكلا التعبيرين صحيح، وإن كان الأكثر هو قولهم: (ثلاثة أشهر)". القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤إلى ١٩٨٧: ص٦٢.

(٦) ينظر: معجم الصواب اللغوي: م٢/ص٩١٧، والقرارات النحوية والتصريفية: خالد سعود العصيمي، ص٣٣٨.

(٧) كتاب العدد، لأبي الحسن علي بن سِيدَه، ص٢٤.

(٨) ينظر: مجموع القرارات العلمية، ص١٦٤.

عن معلمي اللغة العربية للناطقين بغيرها في استعمال هذه الصورة، إضافة إلى أنها دليل على مرونة العربية وتطور أساليبها.

وقد لاحظت هذا الاستعمال من الطلاب الصينين وبخاصة الذين درسوا في مِصر؛ إذ يقولون: درستُ ثلاثةَ شُهورٍ في مصرَ، وتتكون الكلمة من خمسةِ حُروفٍ، وكتبتُ عشرةَ سُطورٍ، ويكثر ذلك لدى طلاب المستوى المتوسط والمتقدم، ولعلَّ الاستعمال المعاصر ساعد على انتشار ذلك التحول؛ إذ توسع في استعماله توسعًا كبيرًا خلاف المتقدمين.

وهذا تطور في الاستعمال اللغويِّ، مثل جواز إدخال أل التعريفية على العدد المضاف، نحو: مشروع الألف كتاب، وحَفَظت المائةَ كلمة، ولعبة الثلاث خشبات أو الثلاث ورقات في السياسة العربية، ولعل لهذه الصورة وجود في الاستعمال القديم ومن أمثلته قول ابن سَلَّام الجُمَحِي: "وصيَّرنا أَصْحَابَ المَراثِي بَعدَ العَشرِ طَبَقات"(١)، ومثل هذه الجــوازات النحوية في الاستعمال اللغويِّ تقرب الطلاب من تعلم اللغة المستعملة المعاصرة، وتتيح الحرية للمتعلم في الأداء اللغويِّ، وتسهل عملية التعلم مع كثرة التراكيب اللغوية في اللغة العربية مقارنة بلغته الأصلية(٢).

المبحث الثالث: أسباب الجواز وأثره في تعليم اللغة العربية:

لم يأتِ هذا الجواز بدعة من النحاة أو على سبيل الإكثار من صور التركيب في الاستعمال، بل جاء ليخدم المعنى ومتطلبات المتكلم والأداء اللغوي له، وقد استفاد أبناء العربية منه في لغتهم المنطوقة والمكتوبة كوسيلة للتعبير عن المعاني المتنوعة، ولعل لهذا الجواز فائدة وأثرًا ممتدًا في تعليم العربية للناطقين بغيرها، كما سيأتي.

أولًا- أسباب الجواز في التركيب النحوي:

تعددت أسباب جواز الاستعمال في الدرس النحويِّ القديم والحديث، وكان للبيئة اللغوية أثر واضح في أكثرها؛ إذ الهدف من الجوازِ التواصل بين أفراد هذه البيئة الواحدة، ولعلَّ من أهم أسباب الجواز النحويِّ ما يأتي:

١- تعدد البيئة اللغــوية:

يعدُّ تعدد البيئة اللغوية العربية التي استقرأ العلماء منها قواعد النحو من أهم أسباب الجواز في التركيب النحويِّ في البنية والإعراب -وهذا التعدد مستمر إلى الآن في هذه اللغة ولكن مع استقرار التقعيد النحوي خلاف التعدد قبله- وتعدد البيئة يؤدي إلى تعدد اللهجة وذلك يؤدي إلى تعدد الرواية

(١) طَبقات فُحول الشُّعراء، لابن سَلَّام الجُمحي، م١/ص٢٠٣.

(٢) إذ تكثر الأخطاء التركيبية لدى متعلمي العربية الناطقين بغيرها بسبب التداخل اللغوي، فيحذفون مثلًا الألف واللام من الموصوف فيقولون: درستُ لغةَ العربيةَ، والمقصود: درستُ اللغةَ العربيةَ، ومنهم من يزيدون الألف واللام في غير موضعها، وغير ذلك.

والوجه الاستعمالي للغة، ومن ثَم ينشأ الجواز في اللفظ والتركيب وإتاحة المجال للتعبير من دون الوقوع في الخطأ.

ويتضح ذلك في إعمال "ما" عمل "ليس" الداخلة على التركيب الاسميِّ؛ فيجوز فيها الإعمال برفع الاسم بعدها ونصب الخبر ويجوز عدم الإعمال؛ فأهل الحجاز يعملونها عمل لَيْسَ برفع الاسم ونصب الخبر بعدها إذا لم يتقدم الخبر على الاسم، ولم ينتقض نفيها بـــإلا، ولم تقع بعد إِنْ الزائدة، أما بنو تميم فلا يعملونها(١)، ومن هنا يظهر الجواز في الاستعمال اللغويِّ بِنَاءً على تعدد البيئة واللهجة؛ فالنحاة أرادوا وضع قواعد تحكم الاستعمال اللغويِّ، وأقاموا تحرياتهم اللغوية على العامل الجغرافي، ويظهر ذلك في حرصهم على تحديد رقعة الفصاحة تحديداً جغرافيًّا(٢).

٢- تنوع مصادر الاستشهاد في العربية:

اعتمد النحو العربيُّ على مصادر عديدة في التقعيد النحويِّ منها الشعر العربيِّ الذي يعد مصدراً رئيساً في الجواز النحويِّ؛ فقد اعتمد النحاة عليه في جواز كثير من الأحكام النحوية، وكان تعدد الرواية للشاهد الشعريِّ سبباً واضحاً للجواز النحويِّ؛ إذ تروى الأبيات بروايات وأوجه مختلفة، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى الرواي الذي قد يصلح الشعر ويرويه على النحو الذي يريده، أو إلى الشاعر نفسه الذي قد يغير عبارة بأخرى وأشار السيوطي وغيره إلى ذلك(٣)، وكذلك يظهر جواز الضرورة وهو جواز خاصٌّ بالشعر ويسمَّى بالضرورة الشعرية(٤)، واختلف النحاة في جواز مجيئه في الكلام المنثور(٥).

وكان القرآن الكريم من أسبابه بما فيه من تنوع في الأسلوب والتركيب من تقديم وتأخير وحذف وذكر وإضمار وإظهار، وإيجاز وتفصيل وغير ذلك مما يترتب على تنوع المعاني مصدراً معتمداً في الجواز النحويِّ، أمَّا القراءات القرآنية فقد كانت سبباً واضحاً في الجواز النحوي وتعدد الأوجه الاستعمالية والإعرابية كما في جواز إعمال "إِنْ" عمل "لَيْسَ" في التركيب؛ إذ جوز الكِسَائِيّ والمُبَرِّد(٦) أن تعمل "إِنْ" النافية عمل "لَيْسَ" إذا دخلت على الجملة الاسمية؛ استناداً إلى قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: (إِنَّ الذِيْنَ تَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ)(٧) بنون مخففة مكسورة، ونصب

(١) ينظر: الكِتَاب، ج١/ص٥٧، وشرح التسهيل، ج١/ص٣٦٨، وهمع الهوامع، ج٢/ص ١٠٩.

(٢) ينظر: دراسات في اللسانيات التطبيقية، أحمد حساني، ص٣٤.

(٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي: ص ٦٣، وأصول النحو العربي، محمد خير الحلواني: ص٧٥.

(٤) ينظر: الخصائص: ج١/ ص٣٢٥، والاقتراح في أصول النحو: ص٥٣، وأصول النحو العربي: ص٧٧.

(٥) ينظر: الصاحبي: ص٢١٣، ٢١٤، وهمع الهوامع: ج٢/ص١٥٦، والاقتراح: ص٦٠،٦١.

(٦) ينظر: المقتضب، ج١/٥٠، ج٢/ ، ٣٦٢، ومغني اللبيب: لابن هشام، ج١/ص١٣٣، ونقل البغدادي في خزانة الأدب: ج٢/ص١٤٣عن ابن هشام كما نقل قراءة سعيد بن جبير. واتفق المفسرون على أنَّ (إنْ) هي النافية، ينظر المحتسب، لابن جني: ج١/٢٧٠، وهمع الهوامع: ج٢/١١٦.

(٧) ينظر: همع الهوامع: ج١/ص٥٥٣، ج٢/ ص١١٦

كلمة "عباد"، و"أمثالكم"؛ فقــرأ: (إِنِ الذِيْنَ تَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ) بتخفيف النون، ونصب كلمة عباد وما يتبعها(١).

وقد أجاز الأخفش كثيراً من الأحكام النحوية مستنداً فيها إلى القراءات القرآنية حتى لو خالفت مذهبه النحويّ؛ فقد أجاز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض في قراءة حمزة لقوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللهَ الذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) (٢)بجرِّ كلمة "الأرحام"، وتبعه الكوفيون في ذلك (٣)؛ مما جعل الدكتور شوقي ضيف يشير إلى أن الأخفش من دفع الكوفيين إلى اتخاذ القراءات مصدراً لبناء القواعد النحوية(٤). وخلاصة الأمر أن تنوع المصدر اللغوي أجاز أوجه متعددة للتعبير والاستعمال.

٣- تنوع المذاهب النحوية والمنافسة العلمية:

يعدُّ تنوع الرأي أو المذهب النحوي في المسألة النحوية مع صلاحية القياس عليه من أهم أسباب الجواز في الدرس النحوي؛ فالكوفيونَ يجيزون المسألة على شاهد أو اثنين في حين أن البصريينَ يشترطون كثرة الشواهد، وهذا التنوع في الرأي ومعيار اعتماد الوجه النحوي والقياس عليه بين المذهبين استقبله مَنْ خلفهم من النحاة وعرضوه واستشهدوا به، وذهب بعضهم إلى الأخذ بأكثر من مذهب في تحليله لبعض الظواهر؛ فيقول مثلًا: ويجوز هذا على مذهب البصريين، ويجوز هذا على مذهب الكوفيين أو يقول: ويجوز على مذهب سيبويه، ويجوز على مذهب الخليل، ويجوز على مذهب الكسائي وهكذا(٥).

ولعلَّ المنافسة والمناظرة بين النحويين أحد أسباب الجواز النحوي والأوجه المتعددة في المسألة الواحدة؛ إذ حاول كل فريق كسب ثقة الخلفاء والأمراء، والفوز بريادة علم النحو والانتصار لفصاحته أمامهم(٦)؛ ممَّا أظهر لنا كتب الخلاف النحويِّ، والشواهد المصنوعة التي جيء بها لتجويز بعض الأحكام النحوية، وانتصار رأي على رأي أو قبيلة على أخرى؛ لذا أدرك الرواة حاجة العلماء لها؛ فأكثروا منها كما أشار السيوطي(٧).

(١) سورة الأعراف: من الآية ١٩٤.

(٢) سورة النساء: من الآية ١.

(٣) ينظر: معاني القرآن، للأخفش، ص٢٤٣.

(٤) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص١٠٠.

(٥) ينظر: همع الهوامع، ج١/ص٥٥٣، ج٢/ ص١١٦

(٦) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص٣٨.

(٧) ينظر: المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، ج١/ص١٨٠.

٤- قصدية المعاني وتنوعها:

أدت قصدية المعاني وتنوعها إلى جواز التصرف في البنية الأساسية للتركيب النحويِّ؛ مما أنتج صوراً جديدة في الاستعمال اللغويِّ تعبر عن تلك المعاني المقصودة؛ فهذا الجواز في تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم إنما يأتي لغرضٍ ومعنى إذ يقدم العربيُّ المبتدأ على الخبر والمفعول على فعله وفاعله من أجل فائدة لم تكن قبل التقديم، وقد وضع سيبويه قاعدة عامة لذلك؛ إذ قال: "كأنهم يُقدمون الذي ببيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعًا يُهِمَّانهم ويَعْنِيانهم"(١)، وهو ما يسمى المعنى البؤري أو بؤرة الاهتمام في المعنى التي أجازت العدول عن صور التركيب الأصولي إلى صورة التركيب الجوازية.

ويظهر ذلك في تقديم المفعول على الفعل الذي يؤدي معنى لا يؤديه تأخيره، كما في قولك: "رأيتُ عامراً" يختلف عن قولك: "عامراً رأيتُ"؛ لأنَّ تركيب "رأيتُ عامراً" يقال لمن يسمع خبراً من الأخبار على الإطلاق، ولا يعنيه أن يكون هذا الخبر عن عامرٍ، أمَّا قولك: "عامراً رأيتُ" يقال لمن ينتظر خبراً عن عامر وعن رؤيته على وجه التحديد (٢). وكذلك في معاني الجواز في بنية التركيب بالحذف(٣).

٥- كثرة الاستعمال اللغــويِّ:

يأتي الجواز النحويُّ أحياناً من كثرة الاستعمال، فكثرة استعمال الصورة التركيبة يجعل معناها مفهوماً ومألوفاً لدى المتلقي، ولعلَّ ظاهرة الحذف خير شاهد على ذلك؛ لذلك قال ابن جني:"ما يكثر استعماله مغير عما يقل استعماله، وإنما غير لأمرين: أحدهما المعرفة بموضعه، والآخر الميل إلى تخفيفه"(٤)، وقد أجاز نحاة العربية كثيراً من الحذف والتغيير استناداً إلى كثرة الاستعمال، نحو حذف اسم لا النافية للجنس من التركيب الذي يكثر استعماله؛ للتخفيف استغناء بعلم المخاطب؛ إذ قالوا: لا عَليكَ، والتقدير: لا بأسَ عَليكَ أو لا ضَيرَ عَليكَ، ولكن الاسم حذف اسخفافاً لكثرته في كلامهم(٥)؛ فكثرة الاستعمال تتيح التخفف من طول التركيب، وتسوغ الاختصار والإيجاز من الكلام العربي، وكثرة الاستعمال تفتح باب البحث عن صور الاستعمال اللغوي في كلام العرب لقبوله أو رفضه كما فعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الاستعمالات العربية المعاصرة، وهذا كله يرتبط بالتخفيف على مستعمل اللغة وألفة الأسلوب والتركيب.

---

(١) الكِتَاب، ج١/ص٣٤، ومعاني النحو، ج١/ص١٥٣.

(٢) ينظر: أشتات مجتمعات من اللغة والأدب، للعقاد: ص٦٠؛ فقد أشار العقاد إلى قصدية المعاني وتنوعها في اللغة العربية من خلال جواز صور الاستعمال التركيبي، ومثَّل بتقديم الفاعل على الفعل وتحوله إلى وظيفة أخرى هي المبتدأ والفرق بين قولك: حَضَرَ مُحمدٌ، ومُحمدٌ حَضَرَ واختلاف الاستعمال العربيِّ عن الاستعمال الأجنبي في هذا الأمر، وينظر: معاني النحو: ج١/ ص١٥٣.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز: ص١٠٩، ١١٠، ١٤٦، ١٥٣، ١٨٦، والخصائص، ج٢/ ص٣٧٨.

(٤) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، ص٢٤، ص٢٥.

(٥) ينظر: الكِتَاب، ج٢/ص٢٩٤، والمقتضب، ج٢/ص١٥٢، شرح المفصل، ج١/ص٢٥٩.

٦- ظاهـــرة أمـــن اللَّبْـــسِ والخلط:

استند نحاة العربية إلى هذه الرخصة في الجواز في استعمال التركيب اللغويِّ، واشترطوا وجود دليل مانع من اللبس في جواز كثير من الأحكام النحوية مثل التقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك مما يطرأ على التركيب، وتبعهم المحدثون في اعتمادهم عليها في تجويز كثير من الألفاظ والأساليب، فإذا أُمِنَ اللَّبْسُ أمكن الخروج عن أصل القاعدة(١).

وهذا ينتج جواز صور أخرى من التركيب، كما في حذف الخبر أو المبتدأ أو الفعل أو غير ذلك؛ إذ إنَّ: "قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، ذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان للتأكيد، وإن لم يُؤتَ به فللاستغناء عنه، فكذلك يجوز حذف العامل"،(٢)، وتعد ظاهرة أمن اللبس أهم أسباب الجواز في الاستعمال اللغويِّ؛ لأنَّ وظيفة اللغة هي الإفهام، والنظام اللغوي يهدف إلى تبليغ أغراض المتكلم للمستمع فهو آلة للتبليغ، والإفادة وسهولة الفَهْم من شروط نجاح أي عملية تواصلية(٣)؛ لذلك فالجواز في الاستعمال اللغويِّ نتج من أمن اللَّبْس وحاجة المتكلمين.

٧- الاعتماد على القياس:

لعل القياس اللغويَّ أيضًا أحد أسباب الجواز في الدرس النحوي وهو قانون مستنبط واستقراء؛ إذ يقصد به "إلحاق مسألة ليس لها حكم عين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحدهما على الأخرى"(٤)، وهذا ما اعتمد عليه النحاة في كثير من قواعدهم، وقد اعتمدت كثير من القرارات النحوية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة عليه؛ فمحاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وتفريعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك يسمح بجواز صور أخرى وحمل ما لم يسمع على ماسمع، وما يُجَد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب قد عرفت أو سمعت(٥).

والتنوع في الآراء النحوية والشواهد اللغوية فتح باب القياس الذي له نصيب كبير في الجواز اللغوي بسبب توسع الاستعمال واستيعاب الاحتمالات؛ مما عزز من صور الجواز وأهميته، وفتح مسالك جديدة في تعليم الدرس النحويِّ أمام متعملي اللغة العربية.

---

(١) ينظر: الخلاصة النحوية، ص١٥، واللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧، ص ٢٠٩، ص٢٣٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ج١/ص٣١٠.

(٣) ينظر: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، رشيد بلحبيب، ص٤٥، ٤٧ .

(٤) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص١٩١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص ١٣٤٧.

(٥) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ٢٢، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ٢٠.

ثانيًا- أثر الجواز في تعليم العربية للناطقين بغيرها:

أقصد هنا صور الجواز التي تخدم عملية التعلم في السياق التواصلي، والتي تساعد في ربط ما يتعلمه الدارس بما يسمعه في الأوساط اللغوية؛ إذ إنَّ الجواز النحويُّ في الاستعمال صورة من صور النمو اللغويِّ للغة العربية، ويجعل القاعدة سهلة مرنة أمام متعلمها في الاستعمال والتعبير، ولعل له أثرًا مهمًا في تعليم العربية للناطقين بغيرها يتضح من خلال النقاط الآتية:

١- التوســع في الاستعمال اللغــويِّ:

يتيح الجــواز النحويُّ لمتعلمي العربية الناطقين بغيرها التوسع في الاستعمال اللغويِّ، ويرفع عنهم الحرج في التصرف في بنية التركيب النحويِّ بالحذف والذكر أو التقديم والتأخير الذي يسمح بحرية التوزيع داخل التركيب خلال السياق اللغويِّ -ومع أنَّ ذلك يرتبط بالمعنى إلا أنَّه في النهاية صحيح الاستعمال مفهوم لدى المتلقي والمُستقبِل- ويساعده على الإنتاج اللغويِّ دون خوف من اللحن والخطأ فكلامه مفهوم لأبناء اللغة صحيح في الاستعمال اللغويِّ، ويبعد عنه الحيرة عند التعامل مع النصوص العربية المختلفة في اللغة المنطوقة أو المكتوبة التي تستخدم ما سمحت به الأساليب العربية في التركيب والتعبير.

واللغة استعمال غير متناهٍ بوسائل متناهية، وقد أتاحت اللغة العربية لهذا الاستعمال وسائل كثيرة لعل منها الجواز النحوي، وقد تشيع الصورة الجوازية أو العدولية للتركيب عن الاستعمال الأصولي أو أصل التركيب، وقد ترتبط باللغة الأم للمتعلم نفسه؛ مما يجعلها أسهل عليه في الاستقبال والاستعمال(١)، وهذا يسمح بتقدميها في تعليم العربية في بعض المواقف بهدف مساعدتهم على استعمالها في المواقف الطبيعية استعمالًا صحيحًا؛ أي فهمها عند سماعها أو رؤيتها مكتوبة، ونقل أفكارهم بواسطتها إلى الآخرين تحدثًا وكتابةً(٢).

٢- إتاحة البدائل اللغــويَّة:

اللغة العربية لغةٌ مرنةٌ لا تخضع لقواعد جامدة وقيود تحد من حريتها في التعبير كما هو الحال في كثير من اللغات، والجواز النحويُّ خير دليل على ذلك؛ إذ يتيح لمتعلم العربية البديل اللغويِّ الذي يعينه في المهارات اللغوية الاستماع، والتحدث، والكتابة، وكذلك في مهاراة القراءة وفهم المقروء والترجمة أيضًا، وهذا من أهم فوائد الجواز النحويِّ في تعليم العربية للناطقين بغيرها في نظري؛ لأنَّ من أغراض تعلم اللغة التواصل مع المجتمع اللغويِّ الذي يتحدث هذه اللغة ومحاولة معرفته وفهمه وتحليل ثقافته من خلالها.

(١) ينظر: التراكيب اللغوية في كتب تعليم العربية لغير الناطقين بها، دَاوُد عبده، ص٥٣.

(٢) ينظر: نحو تعليم اللغة العربية وظيفيًّا، دَاوُد عبده: ص١٠.

وذلك لأنَّ اللغة أداة الثقافة والتعبير والوصف لديه، ومعرفة الجواز النحوي أداة مهمة في تحقيق هذا الغرض؛ إذ تلبي حاجات الدارسين اللغوية، وتنمي القدرة الإنجازية لديهم بعد تعرفهم على هذه الصور التركيبية للوصول من مرحلة الاستيعاب والفَهْم إلى مرحلة الاستمتاع والتذوق التي صنفها الدكتور تمام حسان من مراحل اكتسابه للغة العربية(١)؛ مما يساعد المتعلم في ممارستها في وظائفها الطبيعية العملية ممارسة صحيحةً(٢).

وقد يساعد أيضاً في بناء وجه الشبه بين العربية ولغة المتعلم من خلال تحديد المستوى المناسب لإدخال التركيب في المنهج التعليمي؛ فمعرفة المؤلف أو المعلم بذلك يتيح له اختيار التركيب المناسب لمتعلمه(٣)، والأفضل عدم إدخال بعض هذه الصورة في مرحلة مبكرة؛ لأنَّ ترتيب الصورة الجوازية في اللغة العربية (فعل، ومفعول، وفاعل) يختلف كثيراً عن ترتيب التركيب في اللغة الإنجليزية مثلًا (فاعل، وفعل، ومفعول)؛ لذا يفضل تأجيل ما يختلف اختلافًا كبيراً بين اللغتين(٤).

٣- تحسين الأداء اللغــويِّ:

ولعل الجواز النحويُّ ذو فائدة في تحسين الأداء اللغويِّ لمتعلم العربية الناطق بغيرها؛ إذ يفتح المجال أمامه في الاستعمال اللغويِّ دون الوقوع في الخطأ، ويجعل القاعدة النحوية أكثر مرونة والألفاظ أكثر سهولة في عقله، وكلُّ ذلك يخدم الاتصال اللغويَّ ويسهل عملية التحصيل والتعلم، ويربط السياق اللغويِّ بالتركيب؛ فالجواز النحويُّ في الاستعمال يفتح مسالك جديدة أمام الناطقين بغير العربية إلى استخدام اللغة بطريقة تربط التركيب بالمعني ومحاكاة أهل اللغة وفهم مقاصدهم بعيداً عن خشية اللحن والوقوع في الخطأ.

وهذه وظيفة النحو التي ظهرت في تعريف ابن جني للنحو بأنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة، والنَّسب، والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفَصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ إليها"(٥)، وهو تعريف ينظر إلى اللغة بوصفها جسداً واحداً متكاملًا؛ إذ يربط

(١) ينظر: التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص١٥١.

(٢) ينظر: نحو تعليم اللغة العربية وظيفيًّا، دَاوُد عبده: ص٩.

(٣) ينظر: التراكيب اللغوية في كتب تعليم العربية لغير الناطقين بها، داود عبده: ص٥٣، توظيف اللسانيات في تعليم اللغات، رضا الطيب الكشو، ص١٧٧.

(٤) ينظر: التراكيب اللغوية، ص٥٣.

(٥) الخصائص، ج١/ص٣٤.

الإعراب والتركيب والبنية والدلالة تلبية لمتطلبات الاستعمال اللغويِّ، والجواز النحويُّ في التركيب من صور الاستعمال عند أهل العربية.

ويمكن أن ينظر إلى هذه الجوازات بوصفها وسيلة لتنمية قدرات المتعلم في اكتساب المهارات اللغوية واستعمالها بكيفية وظيفية(١)، وتنمية القدرة الإبداعية اللغوية عنده؛ إذ يكتسب منها القدرة على تركيب البنية اللغوية وتفكيكها بطرق مختلفة تكتسبه بعض الأدوات اللغوية في التواصل(٢).

٤- تسويغ الاقتصاد اللغــويِّ:

تتيح اللغة العربية لمتعلمها من خلال الجواز النحويِّ تسويغ التخفيف والإيجاز من بنية التركيب، وهذا أمر يميل إليه متعلم العربية الناطق بغيرها في المستويات الأولى من التعلم وكذلك في المتقدمة، وهذه سمة في كثير من اللغات كالصينية والإنجليزية مثلًا، ولكنها سمة واضحة في اللغة العربية؛ فالعربيُّ يميل إلى الاقتصاد في الكلام مع الحفاظ سلامة المعنى.

وهذا الاقتصاد يفضله المتعلم في المراحل الأولى للتخلص من طول التركيب وغرابة الألفاظ لديه، ويساعده هذا الاختصار على التواصل مع من حوله بأقل الألفاظ دون الوقوع في الخطأ في أثناء الأداء الفعلي للكلام، وهذا يوسع مجال الاستعمال أمامه ويربطه بالمجال الدلالي أيضًا؛ مما يوسع المجال الإدراكي لديه(٣)، ويسهل أيضًا عملية التواصل، والهدف من التعليم أن يكون معنى التراكيب مفهومًا لمتعلمها مستقبلًا ومنتجًا(٤)؛ لأنَّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها جاز الاقتصاد في اللفظ، وهذا من قوانين الاستعمال اللغويِّ، "ومحصلة الكلام أن وجوه العدول عن الأصل والوضع والقياس التي يقتضيها الاستعمال الذي يخضع لمبدأين أساسين هما: الاقتصاد في المجهود العضلي والبيان دون أن يعوق أحدهما الآخر"(٥)، وقد فهم النحاة العرب هذه الظاهرة؛ إذ بنوا علم النحو على مبدأ التخفيف والفرق، وهذا مبدأ الاقتصاد اللغويِّ الذي أثبته اللغويون المعاصرون(٦).

(١) ينظر: دراسات في اللسانيات التطبيقية (تعليمية اللغات): أحمد حساني، ص١، ص٢٨، ص١٥١.

(٢) ينظر: نفسه، ص١٥٠، ١٥١.

(٣) ينظر: دراسات لسانية تطبيقة، ص٧٠.

(٤) ينظر: التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص٧٤.

(٥) ينظر: الاستعمال اللغوي وقوانينه في النحو العربي، عقون فضيلة، ص١٠٦، واستشهدت الباحثة هنا بكلام الدكتور. بن لعلام مخلوف الذي ذكره في رسالته للدكتوراة "ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه".

(٦) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، ص٨٧.

٥- ربط المادة اللغــوية بالاستعمال المعاصر:

وهذا الأمر يرتبط أكثر بما أجازه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهذه الجوازات تساعد متعلم العربية في ربط القاعدة النحوية بالاستعمال المعاصر للغة في الوسائل المسموعة والمقروءة؛ لذا يجب الاستفادة من هذه القرارات في تدريس العربية للناطقين بغيرها، وتوظيفيها بطريقة تخدم المتعلم وتتسق مع طريقة العرض والتدريس؛ إذ إنها تساعد في سد الفجوة في الاستعمال بين العربية الفصيحة واللغة الدارجة.

ولا بد أن ترتبط الدراسة النحوية أو اللغة عموماً بمواقف الحياة فضلًا عن السياق اللغويِّ، وأن تلبي الحاجات اللغوية للدارسين وتقلل هذه الفجوة القائمة؛ فاللسان المعاصر يستعمل اللغة بحرية بعيداً عن كثير من قواعد الاستعمال الأصولي، وهذه الجوازات قد تساعد المتعلم على تحقيق هدفه؛ نظراً إلى استعمالاتها في المواقف الطبيعية والأوساط الثقافية بما سينعكس بالإيجاب على تطور مستوى المتعلمين وتحسين أدائهم اللغويِّ، ولكن يجب اختيار المستوى المناسب لعرض هذه الجوازات وما يرتبط بها من معان ودلالات، والحرص على عدم تصادم الاستعمال الأصوليِّ مع الاستعمال العدوليِّ في ذهن المتعلم في المستويات المتقدمة.

ولعل معرفة متعلم اللغة العربية للجوازات الاستعمالية تساعده أيضاً فيما يسمى بطريقة بالانغماس اللغويِّ لاكتساب اللغة الثانية أو ما يسمياها بعضهم اللغة الهدف(١)؛ لأنَّ اللغة وليدة المحاكاة وما تسمعه الأذن يحيكه اللسان ويؤديه بصورة قريبة من أداء أصحابها أو مثلهم، ويختزنه العقل رصيداً لمواقف أخرى مماثلة؛ مما يزيد رصيده اللغويِّ وحيويته، و"حيوية اللغة تقدر بالإضافة إلى كثرة الاستعمال في التخاطب اليوميِّ العفويِّ"(٢).

٦- زيادة الــقدرة اللغــويَّة:

لعــل الجــواز النحــويَّ من الأمور المساعدة في رفع الكفاءة اللغوية والقدرة على التعبير واستعمال الأساليب والتراكيب في المواقف المختلفة لدى متعلمي العربية الناطقين بغيرها؛ إذ يربط التركيب بالدلالة والمعنى، وتعليم القواعد النحوية لهؤلاء الطلاب ليس هدفه الحفظ والتلقين دون فهم أو ممارسة؛ بل الهدف أن يربط صورة التركيب بالمعنى وينتجه مرة أخرى، ويستعمله في المواقف المتعددة؛ إذ "إنَّ تدريس النحو ليس تحفيظ الطالب مجموعة القواعد المجردة أو التراكيب

(١) ينظر: الانغماس اللغوي وأثره في تعليمية اللغات؛ دراسة لسانية، مناع آمنة، ويحي بن يحي: ص١٠٥٣-١٠٥٥، والانغماس اللغوي في تعليم العربية للناطقين بغيرها، رائد عبد الرحيم وآخرين: ص٦٠، ص٦٣، ويقصد بالانغماس اللغوي مبدأ في تعليم اللغات بذاتها في فترة زمنية محددة لا يتم خلالها استعمال لغة غير اللغة المراد تعلمها، والتواصل الطبيعي بها يكون غالبًا خارج الصفِّ التعليمي في الرحلات والمواقف المختلفة. ينظر: الانغماس اللغوي في تعليم العربية للناطقين بغيرها، ص١٥، ١٨.

(٢) بحوث ودراسات لسانية، عبد الرحمن الحاج صالح: ص١٨٥، والنظرية الخليلية الحديثة، ص٩١.

المنفردة، وإنما مساعدته على فهم التعبير الجيد وتذوقه"[١]، وهذا ما يُعينه الجواز النحوي عليه من خلال ربط صور التركيب بالمعنى، استناداً إلى ما يرتبط به من قرائن لغوية تساعد المتعلم على تذوق التعبير العربيِّ، وإعادة استعماله وإنتاجه في المواقف المتنوعة.

وذلك يسمح بزيادة رصيده في الاستعمال اللغويِّ؛ فتعلم لغة أجنبية يعني أن يكون المتعلم قادراً على استخدام لغة جديدة غير لغته الأم، والتمكن من استعمالها، ويتم ذلك على مرحلتين؛ أولهما مرحلة الاستقبال والإدخال للعناصر اللغوية، وثانيهما مرحلة التوظيف والإنتاج[٢]، والجواز النحوي في الاستعمال يساعد على تنمية الإنتاجية لديه في المواقف المتنوعة، وهو ما وصفه الدكتور تمام حسان بمرحلة الاستمتاع، وهي مرحلة تأتي بعد تعرفه على مباني النص اللغوي واستيعاب معانيه[٣]، والغاية هنا أن ينظر في الشكل اللغويِّ وعلاقته بالتأثير في الذوق وبتوليد الإحساس بالاستمتاع [٤] هذه المرحلة التي تأتي من ألفة الاستعمال والتنوع اللغوي وإدراك الدلالة الصحيحة للكلمة داخل التركيب.

٧- تقويم مستوى المتعلم:

قد يدلُّ استعمال المتعلم للصورة الجوازية للتركيب العربيِّ على انتقاله في اكتساب اللغة من مرحلة التعرف إلى مرحلة الاستيعاب التي تقوم على فهم أنماط الجمل والتفريق بين كل نمطٍ منها والآخر، وإمكانية هذا الاستيعاب وتحوله إلى مرحلة الاستماع بالنص، ويساعد المعلم على تدريب المتعلمين على مواطن الجمال في النَّصِّ، ولِمَ جاءت العبارة أو التركيب على هذه الصورة؟[٥]، وهذا يكون في المستويات المتقدمة.

ويراعي في تقديم صورة الجواز النحوي شيوع الصورة في الاستعمال المعاصر في الوسائل المسموعة والمقروءة والصور التي تقرب ما يتعلمه داخل القاعة الدراسية من لغة الاستعمال في المجتمع اللغويِّ؛ لمساعدتهم في الاتصال والتواصل، فالتراكيب الشائعة في الاستعمال المعاصر توفر الوقت والجهد وتساعدهم على تحسين الاتصال والتواصل وفهم المعاني والدلالات[٦].

(١) تعليم العربية لغير الناطقين بها مناهجه وأساليبه، رشدي أحمد طعيمة، ص٢٠٠.

(٢) طرائق تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها، رشدي طعيمة ومحمود الناقة، ص١٩، ٢٠.

(٣) ينظر: التمهيد في اكتساب اللغة العربية، ص١١١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) التمهيد في اكتساب اللغة العربية، ص١٤٩، والتقابل اللغوي وتحليل الأخطاء: ص٨، ٩.

(٦) ينظر: التراكيب اللغوية، ص٤٩، وإضاءات لمعلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها: ص١٩٧.

الخاتمـــة

يعدُّ هذا البحث محاولة لإلقاء الضوء على ما أجازته اللغة العربية للاستعمال اللغويِّ من صورٍ تركيبيةٍ صحيحةٍ ارتبطت في حقيقتها بتنوع المعاني والدلالات، أو بكثرة الاستعمال من أهلها حتى غلبت في بعض المواقف على الصورة الأساسية للاستعمال، بالإضافة إلى معرفة أثر ذلك في تعليم العربية للناطقين بغيرها، ولم يكن الهدف حصر هذه الصور التركيبية ولكن التمثيل لما كثر استعماله وله أثر في تعليم العربية للناطقين بغيرها، وقد ظهرت مجموعة من النتائج لعل من أهمها ما يأتي:

١- الجواز النحويُّ يحكمه المعنى؛ إذ يرتبط به ارتباطًا وثيقًا، وليس ضرباً من الخروج على القاعدة دون فائدة، ولكنه صورة واضحة على مرونة اللغة العربية وسعتها.

٢- يجب أن يعرض الجواز النحويُّ على المتعلم بقدر متدرج يناسب المستوى اللغوي الذي يدرس فيه، وعلى قدر استيعابه للصورة الأخرى من التركيب والمعنى المرتبط بها.

٣- يفضل تقديم صورة التركيب المشتركة بين اللغة الفصيحة واللغة الدارجة؛ لكي يسهل على المتعلم التواصل بشكل أسرع مع المجتمع اللغويِّ.

٤- يسمح الجواز النحويُّ للناطق بغير العربية بحرية الاختيار اللغويِّ في المواقف الاستعمالية المتنوعة؛ مما يسهل عملية الأداء اللغويِّ والتواصل والإنتاج اللغويِّ (التحدث والكتابة).

٥- يكتسب متعلم اللغة العربية الناطق بغيرها من الجواز النحويِّ في الاستعمال اللغويِّ حسن التذوق، واللياقة اللغوية في الأداء، وأهمية موقعية الكلمة داخل التركيب في التعبير عن المعنى المقصود.

٦- يرتبط الجواز النحويُّ بفكرة البنية الأساسية للتركيب وجاء لخدمتها وليس لهدمها والتغيير فيها دون قصد، ولكن تنوعت المعاني فتنوعت صور التركيب في الاستعمال اللغويِّ.

٧- تقرب الجــوازات النحوية في الاستعمال اللغويِّ المتعلمين من تعلم اللغة المستعملة المعاصرة، والانغماس فيها، وتتيح الحرية للمتعلم في الأداء اللغويِّ، وتسهل عملية التعلم مع كثرة التراكيب اللغوية في اللغة العربية مقارنة بلغته الأصلية.

٨- يحتاج متعلم العربية الناطق بغيرها إلى تعلم التركيب اللغويِّ المستعمل في اللغة التواصلية؛ لأنَّ ذلك يساعده في سرعة التحصيل اللغويِّ؛ لأنَّه يربط ما يتعلمه بما يمارسه ويسمعه ويقرؤه.

٩- الجواز النحويُّ نتاج التعددية في اللغة العربية ودليل على تطورها ونموها؛ فهو ثمرة من ثمار التنوع والتعدد فيها؛ لارتباطه بتعدد المصادر اللغوية، والبيئة اللغوية، والمادة اللغوية، وتنوع المعاني، والاستعمال اللغويِّ.

١٠- الجواز النحويُّ نوع من الحرية اللغوية في التعبير عن المعاني والمواقف المتنوعة، وهو دليل على تقبل الآخر في اللغة؛ إذ يسمح أن يعبر شخص بطريقة ويعبر آخر بطريقة أخرى.

١١- يساعد الجواز النحويُّ على إثراء اللغة وتنميتها بالصور التركيبية التي حملت المعاني؛ فتوليد التركيب يولد معنى جديداً ويجعل القاعدة النحوية قادرة على تلبية حاجات مستعملها ومتعلمها.

١٢- يعد الجواز النحويُّ في اللغة العربية صورة ناتجة عن الحاجات اللغوية لأبنائها، ولعله من الحاجات التواصلية والتعليمية للناطقين بغيرها، ومقدار استعماله الصحيح يعبر عن القدرة اللغوية لمتعلم اللغة العربية.

١٣- تمثل قرارات المجامع اللغوية قسماً مهماً من أقسام الجواز اللغويِّ؛ لأنها قامت على الاستعمال اللغويِّ المعاصر، وراعت حاجات المتكلمين فيما يجوز لهم من استعمالات في اللفظ والتركيب؛ لذا لا يجوز إهمالها في تعليم العربية للناطقين بغيرها.

المصادر والمراجع

- ارْتـــشاف الضَّرَب من لِسَان العَـــرَب: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـــ)، تحقيق وشرح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهـــرة، مصر، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- الاســتعمال اللغوي وقوانينه في النحو العربيِّ، عقون فضــيلة، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة٢، بالجزائر، مجلة دراسات لسانية، المجلد ١، العدد٤، ديسمبر، ٢٠١٦.
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، مِصْر، ط١، ١٩٨٨م.
- أصول التفكر النحوي: علي أبو المكارم، دار غريب للنشر، القاهرة، مِصْر، ط١، ٢٠٠٧م.
- الأصول في النَّحْـو: لأبي بكـر محمد بن سهل بن السَّـــرَّاج النَّحْـوي البغدادي (ت٣١٦هـــ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيـــروت، لُبْنان، ١٤١٦هـــ/ ١٩٩٦م.
- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، مطبعة إفريقيا الشرق، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء، المَغْرب، ١٩٨٣.
- الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دِمَشْق، سوريا، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- أمن اللبس ومرلتب الألفاظ في النحو العربي، رشـــيد بلحبيب، مجلة اللســـان العربي، العدد(٤٥)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، المَغْرب، ١٩٩٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لُبْنَان، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- بَحر العَوَّام فيما أَصَاب فيه العَوَام، لابن الحنبلي، دراسة وتحقيق: شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- بحوث لُغوية، أحمد مطلوب، دار الفكر، عَمَّان، الأردن، ط١، ١٩٨٧م.
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، الجزء الأول، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، دون تاريخ.
- بناء الجملة العربية: للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.
- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مِصْر، ط٧، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسينيّ الزَّبِيدِي (ت١٢٠٥)، تحقيق: الترزي، وآخرين، مطبعة الكويت، وزارة الإعلام، الكويت،١٣٩٥هـ/١٩٧٥.
- تثقيف اللسان العربيِّ (بحوث لُغوية)، عبد العزيز مطر، مطبعة العمرانية، الجِيْزَة، مِصْر، ط١، ١٩٩١.

- التراكيب اللغوية في كتب تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، دَاوُد عبده، قسم اللغة العربية، جامعة الكويت، الكويت، د. ت.
- تعليم العربية لغير الناطقين بها مناهجه وأساليبه، رشدي أحمد طعيمة، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، الرباط، المَغْرب، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، تعريب وتحرير: محمود إسماعيل صيني، وإسحاق الأمين، عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، تمام حسان، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- توظيف اللسانيات في تعليم اللغات: رضا الطيب الكشو: مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، مكة المكرمة، السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ/٢٠١٦م.
- تيسيرات لُغوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مِصْر، ط١، ١٩٩٠م.
- الجملة الاسمية: علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مِصْر، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- الجملة الفعلية:علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مِصْر، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، ضبطه وخرج شواهد: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لُبْنان، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- الحذف والتقدير في النحو العربيِّ: علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مِصْر، ط١، ٢٠٠٨م.
- حركة التصحيح اللغويِّ في العصر الحديث: محمد رضا حمادي، دار الرشيد، العِراق، ط١، ١٩٨٠م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مِصْر، ط٤، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- الخلاصة النحوية: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مِصْر، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- دراسات في اللسانيات التطبيقية حقل تعليمية اللغات: أحمد حساني، دار المطبوعات الجامعية، وَهْران، الجزائر، ط٢، ٢٠٠٩.
- دلائل الإعجاز: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، مِصْر، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دِمَشْق، سوريا، ط٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، مِصْر، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدَّمَ له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لُبْنان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، حقَّقَه: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السُّعودية، ط١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان،١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- طَبَقات فُحول الشُّعراء: محمد بن سَلَّام بن عبيد الله الجُمحي (ت٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جُدة، السُّعودية، دون تاريخ.

- طرائق تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها، رشدي طعيمة ومحمود الناقة، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، الرباط، المَغْرب، ٢٠٠٣م.

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي الحسيني العلوي اليمني الملقب بالمؤيد بالله (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت- لُبْنان، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٨م.

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: للدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندريَّة، مِصْر، ١٩٩٨م.

- العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٣٤- ١٩٨٤، عدنان الخطيب، دار الفكر، دِمَشْق، سوريا، ط١، ١٩٨٦م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لُبْنان، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ - ١٩٨٧، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، مِصْر، ١٩٨٩.

- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى عام ١٩٩٥، خالد بن سعود العصيمي، دار التَّدمُريَّة، الرياض، السُّعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- الكتاب (كتاب سيبويه): لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مِصْر، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م.

- كتاب العدد: لأبي الحسن علي بن سِيدَه، تحقيق: عبد الله الناصر، وعدنان الظاهر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

- كتاب في أصول اللغة: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أخرجها وضبطها وعلَّق عليها: محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- الكَشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، وشارك في تحقيقه د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض، السُّعودية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- الكُلِّيَّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): لأبي البقاء الحنفي أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، قابله على نسخه وأعدَّه للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لُبْنان، ط٢، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- اللغة بين الثبات والتحول مثل من ظاهرة الإضافة: نهاد الموسى، حوليات الجامعة التونسية، تُونِس، العدد الثالث عشر، ١٩٧٦.
- اللغة العربية الفصحى الحديثة (بحوث في تطور الألفاظ والأساليب)، تأليف: جاروسلاف ستيتكيفتش، ترجمة وتعليق: محمد حسن عبد العزيز، دار النمر للطباعة، الجِيْزَة، مِصْر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥.
- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، القاهرة، مِصْر، ط٦، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، مِصْر، ١٩٦٦م.
- لُغويات، محمد علي النجار، مراجعة: عامر النجار، دار الهداية للنشر، مِصْر، ط١، ١٩٨٦.
- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: فاضل صالح السامرائي، دار عمار للنشر، عَمَّان، الأردن، ١٤٤٢هـ/٢٠٠٣م.
- المُبْهِج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تقديم وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دِمَشْق، سوريا، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧.
- مجموع القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٩٣٤-١٩٨٤: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، مِصْر،١٩٨٤.
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، مِصْر، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.
- مختار الصحاح: لأبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٦٦٠هـ)، عني بترتيبه: محمود خاطر، المطبعة الأميرية بالقاهرة، مِصْر، ١٣٣٨، ١٩٢٠م.
- المدارس النَّحْوية: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٦، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- مدخل إلى علم اللسان الحديث (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى معلمي اللغة العربية)، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد (٤) العدد (١)، الجزائر، ديسمبر ١٩٧٣م.

- المُزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق وشرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، لُبْنان، ط ٢، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

- المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل لابن عقيل): لعبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر جامعة أم القُرى، المركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السُّعودية، ط١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- مظاهر التجديد النحوي في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤: ياسين أبو الهيجاء، علم الكتب الحديث، إرْبد، الأردن، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لُبْنان، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣.

- معاني القرآن: لأبي سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مِصْر، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

- معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عَمَّان، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- معجم الصواب اللغوي (دليل المثقف العربي): أحمد مختار عمر (بمساعدة فريق عملٍ)، عالم الكتب، القاهرة، مِصْر، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- المعجم العربي الأساسي في تعليم العربية للناطقين بها ومتعلميها، تأليف جماعة من اللغويين، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، لاروس، د. ت.

- المعجم الكبير، حرف الجيم: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مِصْر، ط١، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠م.

- معجم لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبي الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مِصْر، ط١، دون تاريخ.

- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، لُبْنان، ط٢، ١٩٨٤.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لُبْنان، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، بتحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دِمَشْق، سوريا،١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لعبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- المُفصَّل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لُبْنان، ط١، ١٩٩٣م.
- المُقتضَب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مِصْر، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانَوي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لُبْنان ناشرون، بيروت، لُبْنان، ط١، ١٩٩٦م.
- نحو تعليم اللغة العربية وظيفيًّا، دَاوُد عبده، مؤسسة دار العلوم، الكويت، ط١، ١٩٧٩.
- النَّحو العربي نقد وبناء: إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت، لُبْنان، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٨م.
- النَّحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، مِصْر، ط١٥، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مِصْر ١٩٩٥.
- النظرية الخليلية الحديثة، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللغة والآدب، جامعة الجزائر، العدد العاشر، ديسمبر ١٩٩٦م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الانغماس اللغويُّ في تعليم العربية للناطقين بغيرها (النظرية والتطبيق)، تأليف: رائد عبد الرحيم وآخرين، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٨م.
- الانغماس اللغويُّ وأثره في تعليمية اللغات (دراسة لسانية)، مناع آمنة، ويحي بن يحي، مجلة الواحات والبحوث والدراسات المجلد (٩)، العدد (١)، جامعة غرداية، الجزائر، ٢٠١٦م.
- هَمْع الهوامع في شرح جَمْع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، (شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠٠١م.